

تقرير

هدم البنيان ...

تدهور المنظومة التشريعية
لمكافحة الفساد في تونس
بعد التغير السياسي الحاصل
في 25 يوليو تموز 2021

مرصد رقابة

تونس، في 25 جويلية / تموز 2023





تقرير

هدم البنيان ..

تدهور المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد في تونس بعد التغيير السياسي
الحاصل في 25 يوليو/تموز 2021

مرصد رقابة

تونس، في 25 جويلية / تموز 2023

مَتَى يَبْلُغُ الْبُنْيَانُ يَوْمًا تَمَامَهُ ... إِذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ وَغَيْرُكَ يَهْدِمُ

الشاعر بشار بن برد

الفهرس

5	الملخص التنفيذي:
7	التقديم
8	تعريف مرصد رقابة
9	1- نبذة تاريخية عن الفساد في تونس
11	2- التصدي للفساد بعد الثورة: تشريعات صارمة وتطبيق انتقائي
14	3- بناء المنظومة التشريعية والمؤسسية لمكافحة الفساد في ظل دستور 2014
18	4- التشريعات في واد والممارسة في واد آخر
20	5- انهيار المنظومة التشريعية والمؤسسية لمكافحة الفساد بعد 25 جويلية 2021
26	6- استعراض مدى مطابقة المنظومة التشريعية التونسية لمكافحة الفساد مع مقتضيات الاتفاقية الأومية لمكافحة الفساد
29	أ. الحق في النفاذ إلى المعلومة
34	ب. التصريح بالمكاسب والمصالح
35	ج. التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين
38	د. تجميد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
41	ج. القطب القضائي الاقتصادي والمالي
42	د- نماذج من التشريعات الجديدة المخالفة لمقتضيات مكافحة الفساد
44	التوصيات
46	قائمة المراجع

الملخص التنفيذي:

كان إنتشار الفساد من أهم أسباب اندلاع ثورة الحرية والكرامة في تونس في ديسمبر 2010. حيث هيمنت مافيات العائلة الحاكمة والمقربين منها من كبار المسؤولين، سواء في الحزب الحاكم أو في الدولة، على الاقتصاد الوطني، مطوعة قوانين البلاد وتشريعاتها لحماية مصالحها من المنافسة ومن المحاسبة.

وكان من الطبيعي أن تتجه أولوية التونسيين أثناء المرحلة الانتقالية التي تلت الثورة إلى التحقيق في ملفات فساد النظام المخلوع ومحاسبة المرتبطين به ومصادرة أملاكهم والعمل على استرجاع الأموال المنهوبة.

كما كان من الطبيعي أن يحرص الفاعلون في تلك المرحلة على تركيز المراسيم والقوانين والمؤسسات الكفيلة بالتصدي لذلك الوباء الذي خرب اقتصاد التونسيين وسرق مقدراتهم تاركا إياهم في وضع صعب بدولة ضعيفة الموارد عاجزة عن خلق الثروة وتشغيل الشباب وبخدمات متردية وحوكمة منهارة.

وحصل وفاق سياسي وشعبي واسع لتضمين دستور 27 جانفي 2014 جملة من المبادئ الرائدة المتعلقة بعلوية القانون والفصل بين السلط وحياد الادارة والديمقراطية والحقوق والتشاركية والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وغيرها من المبادئ المنبثقة أساسا من الاتفاقيات الدولية، كما تضمن الدستور عددا من الهيئات الدستورية المستقلة بصلاحيات حقيقية كبرى في سابقة غير معهودة في إفريقيا والعالم العربي.

ثم تم خلال السنوات الاربع التي تلت إصدار الدستور بناء منظومة تشريعية في مجال محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة متطورة ومنسجمة مع أعلى المعايير الدولية وفيها تحقيق لأغلب التزامات تونس المترتبة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من التعهدات الدولية. حيث أصبح لتونس قوانين متعلقة بحرية الولوج إلى المعلومة، وحماية المبلغين عن الفساد، ومنع غسيل الأموال، والشفافية في المؤسسات وغيرها. بالإضافة الى قوانين لاحداث قطب قضائي متخصص في قضايا الفساد، وهيئة دستورية للحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد وغيرها المكاسب الحقيقية في هذا المجال.

ولكن التطور التشريعي النوعي والسريع لم ترافقه إرادة سياسية من طرف الحكومات المتعاقبة في تحويل شعارات محاربة الفساد إلى واقع، وفي تطهير مناحات الأعمال والتصدي للوبيات المصلحة والفساد التي استفادت من الفوضى السياسية للفترة الانتقالية من أجل تعزيز نفوذها وهيمنتها على الاقتصاد والاعلام والسياسة وأجهزة الدولة.

وهو ما خلق احتقاناً شعبياً متزايداً وشعوراً متعاضماً أن الفساد زادت حدته عن مستوى ما قبل الثورة وأزمة ثقة كبرى في السياسيين من مسؤولين حكوميين وبرلمانيين وفاعلين حزبيين. ووفرت تلك العوامل مناخاً ملائماً لرئيس الجمهورية للقيام بانقلاب دستوري ألغى فيه تدريجياً البرلمان المنتخب، وجمد فيه دستور 2014 المعتمد باجماع وطني كبير، وركز بموجبه كل السلطات والصلاحيات بين يديه.

وقد اعتمد الرئيس لتبرير خياره الأحادي ذلك على خطاب مركز على شعارات محاربة الفساد واستعادة الدولة من الفاسدين وتخليص الاقتصاد الوطني من المحتكرين ولوبيات المصلحة. وحصل بتلك الشعارات على دعم شعبي استعمله لتمرير قرارات منافية لروح الديمقراطية والقيم الكونية والمعايير الدولية والتزامات تونس المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية. حيث ضرب استقلالية القضاء وحوله من سلطة مستقلة إلى وظيفة تابعة يتحكم فيها بالتعيينات والاعفاءات الانتقامية والتعليمات عبر المراسيم والقرارات.

كما توجه الرئيس، صاحب كل الصلاحيات، سريعا إلى تدمير المنظومة التشريعية التي انجزت في المرحلة الانتقالية مباشرة بعد الثورة ثم في المرحلة بعد اعتماد دستور الثورة في مجال الشفافية والحوكمة ومحاربة الفساد بشكل كامل، حيث ألغى الهيئات الرقابية المستقلة (الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالإضافة للمجلس الأعلى للقضاء). وجمّد بالتالي العمل بقوانين التصريح بالمكاسب والمصالح، وحماية المبلغين عن الفساد. كما أصدرت حكومته تشريعات فيها تضيق على حق النفاذ الى المعلومة، وفيها تراجع عن مكتسبات حقيقية في مجال شفافية الصفقات العمومية. وأصدر مرسوماً للصلح الجزائي يفتح الباب للمصالحة مع الفاسدين ويضرب مبادئ المحاسبة والعدالة الانتقالية. كما أصدر نصاً دستورياً، صوت عليه أقل من ثلث الناخبين، فيه تراجع خطير عن العديد من المكتسبات التي وردت في دستور 27 جانفي 2014 خاصة في مجال مكافحة الفساد واستقلالية القضاء وبالتالي التراجع عن تعهدات تونس بمقتضى الاتفاقيات الدولية.

مرصد رقابة، جمعية تنتمي إلى المجتمع المدني وتحاول القيام بدورها في ممارسة رقابة مواطنة متواصلة على السلطة التنفيذية وباقي مؤسسات الدولة تكريسا لمبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية، في ظل التضيق على عملها والاستهداف المتواصل لبعض أفرادها بالمحاكمات والتتبعات، تصدر هذا التقرير المفصل لدق ناقوس الخطر ولفت أنظار التونسيين لهذا التراجع الخطير في منظومة محاربة الفساد في تناقض مع الشعارات الرسمية الرنانة في هذا الصدد.

ويوجّه المرصد في آخر التقرير توصيات مفصلة إلى الجهات الرسمية التونسية للإلغاء أي تشريعات أو قرارات تتناقض مع التزامات الدولة التونسية بموجب الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك القرارات التي استهدفت استقلالية القضاء وتلك التي شملت تجميد قوانين ومؤسسات

الرقابة ومحاربة الفساد. كما وجه توصيات إلى صاحب القرار بالتسريع في إحداث المحكمة الدستورية، وهيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وقانون جديد للطوارئ منسجم مع المعايير الدولية، مع توفير كل شروط الاستقلالية والتأمين والنجاعة لعمل القطب القضائي الاقتصادي والمالي، وكل ضمانات حرية التنظم والرقابة لمنظمات المجتمع المدني. كما يختم التقرير بتوصيات للمؤسسات الدولية المعنية بتعزيز التعاون مع المجتمع المدني التونسي الذي يراقب الدولة ويحارب الفساد وينشر ثقافة الحوكمة ويدافع عن ضرورة احترام تعهدات البلاد بموجب الاتفاقيات الدولية المنطلقة من المبادئ الانسانية المشتركة.

التقديم

يسلط هذا التقرير الضوء على حالة الفساد المستشرية في تونس، ويستعرض التغييرات التي حدثت بعد ثورة 2011 على صعيد مكافحة الفساد في البلاد، وأهم التشريعات التي أقرت منذ تلك الفترة لمكافحة ظاهرة الفساد في تونس، وصولاً إلى فترة الرئيس الحالي قيس سعيد، بعد التغيير السياسي الذي أقدم عليه منفردا بتاريخ 25 يوليو - تموز 2021، وما أصدره من مراسيم واتخذ من إجراءات من شأنها أن تعوق مكافحة الفساد، وتهدد سلامة وحرية الأشخاص المبلغين عن الفساد والفاستدين. وتعصف بجل المكتسبات التي تحققت في فترة ما بعد الثورة في مجال تنفيذ اللاتزامات المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات في الغرض.

أعدّ هذا التقرير من قبل خبراء مرصد رقابة، بدعم منهجي من طرف "بوابة المحاسبة" التابعة لمؤسسة المجلس العربي بجنيف-سويسرا. وتم إعداده، في مرحلة أولى، في شكل بلاغ قدمناه بتاريخ 4 افريل 2023 إلى خمسة مقررين خاصين للأمم المتحدة، وهم:

- المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين؛
- المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائنات عدم التكرار؛
- المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛
- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير

ويستند التقرير إلى معلومات وشهادات، وثقناها في مرصد رقابة. ويورد أمثلة تم جمعها في معرض عملية الرصد الميداني لممارسات تتعلق بالفساد في تونس. علاوة على ذلك، استند الفريق العامل على التقرير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، والتي صادقت عليها تونس في 2008، بالإضافة إلى عدد من الدراسات والتقارير التي أعدها خبراء ينتمون إلى المجتمع المدني، ومنظمات أهلية تونسية تعمل على مكافحة الفساد.

تعريف مرصد رقابة

مرصد رقابة منظمة مجتمع مدني تونسية تأسست في اكتوبر 2019 بهدف ترسيخ ثقافة الرقابة المواطنة على مؤسسات الدولة والحد من ظاهرة الفساد. ويسعى المرصد إلى تكريس مبادئ المساءلة والمحاسبة من خلال إرساء رقابة متواصلة على السلطة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ المشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة ووضعية المديونية العمومية، وتصرف الحكومة في القروض والهبات الخارجية، ومتابعة وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية وتقديم مقترحات ودراسات للإصلاح القانوني والهيكلية والمؤسسية، والتقصي في ملفات الفساد المالي والإداري وإعلام السط المعنية بذلك.

ويعمل كذلك على نشر ثقافة الحوكمة عبر توعية أفراد المجتمع بدورهم في مراقبة التصرف على المستويين المركزي واللامركزي وتشجيعهم على التبليغ على حالات الفساد والعمل على تطوير حماية المبلغين على الفساد.

وخلال ثلاث سنوات من النشاط حقق المرصد نجاحات عديدة في مختلف تلك المحاور، وفرض نفسه كفاعل رئيسي في مجال الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد في البلاد.

1- نبذة تاريخية عن الفساد في تونس

1. ما من شك أن الفساد الذي استشرى في تونس في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي كان من أهم أسباب الثورة التونسية. ومع أن تونس انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2008، إلا إن مافيات العائلة الحاكمة والمقربين منها من كبار المسؤولين، سواء في الحزب الحاكم أو في الدولة، كانوا بمثابة الآفة التي نخرت الاقتصاد الوطني، وجعلت من مقدرات البلاد حكرًا على شريحة المتهنئين والمتملقين. لذلك، كان الاحتجاج على الفساد والفاستين حاضراً في طليعة الشعارات التي ردها ملايين المحتجين في تونس، وضمنها، "ديغاج يا عصابة الخماج"، "خبز حرية عدالة اجتماعية" أو "خبز حرية كرامة وطنية" وأيضاً "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق"، بحيث كانت مكافحة الفساد مطلباً وطنياً وشعبياً.

2. صحيح توجد درجة معينة من الفساد في جميع البلدان، بما في ذلك البلدان الأكثر شفافية، ولكن تحت حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، انتشر هذا الوباء بشكل ملحوظ. كانت جميع هيئات الدولة التونسية تحت سيطرة الرئيس ومحيطه المباشر، مما ساهم في انتشار الفساد وتعميقه. حيث كانت الدائرة الضيقة للنظام، وخاصة زوجته "ليلي الطرابلسي وعائلته"، معروفة في العالم كمافيا قوية. كانت ليلي الطرابلسي وعشرة من أشقائها وأخواتها، بالإضافة إلى أبناء الرئيس الآخرين، يهيمنون على العديد من المصالح والشركات الوطنية. تركز سيطرتهم بشكل خاص على القطاعات الربحية حيث تم قمع المنافسة بواسطة نظام الموافقات المسبقة أو تقييد الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاعات مربحة مثل النقل الجوي والبحري والاتصالات والتجارة بالتجزئة والتوزيع ووكالات السيارات والعقارات والفنادق والمطاعم والخدمات المالية¹.

3. تم نشر تقرير من قبل البنك الدولي في مارس 2014 بعنوان "كل شيء ملك للعائلة: السيطرة على الدولة في تونس"²، والذي يؤكد أن الشركات الـ 220 التي تم حجزها من عائلة بن علي في نهاية عام 2010 تمثل أقل من 1% من إجمالي الأجر، ولكنها احتكرت 21% من أرباح القطاع الخاص (أكثر من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي مبلغ ضخم قدره 233 مليون دولار فقط في عام 2010). ووفقاً لهذا التقرير، كانت هذه الهيمنة للعائلة الرئاسية على الاقتصاد التونسي ممكنة بفضل التشريعات واللوائح التي صممت خصيصاً لحماية مصالحهم من التنافسية. "عندما لم يكن الإطار التنظيمي قادراً على ضمان السيطرة على قطاع نشاط مربح، استخدم بن علي

1 - La Banque mondiale, «Capitalisme de copinage en Tunisie: Questions – réponses», 03 avril 2014. (www.banquemondiale.org)

وثيقة إلكترونية. تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

2 - The World Bank, "All in the Family, State Capture in Tunisia", March 2014. (www.worldbank.org)

وثيقة إلكترونية. تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

صلاحيات التنفيذ لتغيير التشريعات لصالحه (كما يثبت ذلك 25 مرسومًا وقعتها بن علي، يدخلون طلبات جديدة في 45 قطاعًا مختلفًا، وقيودًا جديدة على الاستثمار المباشر الأجنبي في 28 قطاعًا، ومزايا ضريبية جديدة في 23 آخرين).

4. وقد اكتشفت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، والتي شكلت بعد وقت قصير من الثورة للتحقيق في الفساد في عهد بن علي واستعادة الأموال والأصول المسروقة، وجود مليارات الدولارات المتخفية في شركات وهمية ومصارف أجنبية تعود إلى أفراد عائلة الطرابلسي والمقربين منها.³

5. تقدّر بعض الدراسات أنه في العقد السابق للثورة، خسرت تونس، في المعدل، مبالغ توازي 2% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا. هذا علاوة على أن بيروقراطية تونس المعقدة واللوائح التنظيمية ثقيلة الوطأة، تكلف الشركات 13% من عائداتها.⁴

6. نظام الفساد الذي وضعه بن علي وعائلته في تونس كانت له أسباب عميقة وبيئة مواتية لانتشاره. فالحكم الاستبدادي والنظام السياسي المركزي المغلق منذ استقلال البلاد، أتاح للفاعلين المؤثرين إساءة استخدام سلطتهم للحصول على مكاسب شخصية. كما إن البيروقراطية الثقيلة، التي تتميز بممارسات بيروقراطية مقبّنة ونقص في الشفافية في عمليات صنع القرار وقلة المساءلة، خلقت بيئة مناسبة للفساد. يضاف إلى ذلك ضعف أو انعدام المساءلة والمحاسبة للموظفين والمسؤولين السياسيين في كثير من الأحيان وكان في ذلك تشجيع على السلوكيات الفاسدة من ناحية أخرى، فإن الزبونية والمحسوبية المنتشرة في تونس تسمح لأولئك الذين لديهم علاقات سياسية (مع الحزب الحاكم الوحيد) أو علاقات شخصية أو جهوية أو قبلية مع المسؤولين بالحصول على مزايا غير مستحقة، مثل عقود عامة مربحة أو مواقع مؤثرة. بالإضافة إلى ذلك، كان الاقتصاد غير الرسمي، الذي يمثل حوالي 27.5% من اليد العاملة غير الفلاحية في عام 2010⁵، يشكل أيضًا بيئة خصبة للفساد، حيث يمكن للشركات والأفراد تجاوز الضوابط والالتزامات القانونية مقابل رشاوي، مستفيدين من عدم الشفافية والمراقبة في القطاع غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، كانت الأجور المنخفضة للموظفين عموماً، وفي المؤسسة الأمنية

3 - اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، التقرير النهائي. منشور مثلاً بموقع tn.com.leaders.www تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

4 - Antonio Nucifora and Bob Rijkers, "The Unfinished Revolution: Bringing Opportunity, Good Jobs and Greater Wealth to All Tunisians," Poverty Reduction and Economic Management Department, World Bank, May 24, 2014.

5 - P.N.U.D, «L'économie informelle en Tunisie», P.N.U.D, Décembre, 2022, p 62. - 5

بصفة خاصة، غالبًا غير كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستسلام للفساد لتحسين وضعهم المالي⁶.

هذه العوامل المجتمعة أدت إلى تغذية جو من الفساد الشامل في تونس قبل ثورة عام 2011. وكانت بالتأكيد دافعا للتونسيين، الذين يشعرون بالإحباط من الانتهاكات والظلم، في النهاية للتعبير عن سخطهم من خلال الانتفاضة الشعبية التي أدت إلى سقوط نظام بن علي.

7. ولكن رحيل بن علي ونظامه في عام 2011 لم يؤد إلى انتهاء الفساد وأسبابه. على العكس من ذلك حصلت عملية "دمقرطة للفساد"⁷ بعد انتهاء احتكار العائلة الحاكمة. كما لم تختف التوجهات الاقتصادية والهيكلية التي كانت تشجع على الفساد قبل الثورة، في ظل تواصل ما سمي "رأس مال المحسوبية"⁸. إن العقلية التي تشجع على المحسوبية والبحث عن المكاسب الشخصية على حساب المجتمع أعمق بكثير حتى تختفي في يوم وليلة.

2- التصدي للفساد بعد الثورة: تشريعات صارمة وتطبيق انتقائي

8. كانت تصفية تركة الفساد المالي لبن علي ومنظومته من أبرز شعارات المرحلة الانتقالية الأولى والتي دامت إلى حين إنتخاب المجلس التأسيسي وانبثاق حكومة تحالف ثلاثي في أواخر 2011. حيث تم البدء باعتقال بعض كبار المسؤولين السياسيين المتهمين بالفساد وإخضاعهم للتحقيق، والبدء في مقاضاة الرئيس الهارب زين العابدين بن علي غيابيًا، وبعض أقاربه وأصحابه. كما تم تحريك الهياكل القضائية لاتخاذ قرارات تجميد الممتلكات التي تحوم حولها شبهة الفساد واستغلال النفوذ ولتعيين مؤتمنين عدليين ومتصرفين قضائيين للتصرف في تلك الممتلكات. وتم إثر ذلك إصدار عدد من المراسيم المتعلقة بالتقصي في حالات الفساد والمصادرة والمحاسبة. ولكن الانطباع الذي خلفته تلك المرحلة أن "الصرامة لم تكن حاضرة في معالجة عدة ملفات كبرى"⁹. كما أن إجراءات المصادرة والمحاسبة كانت انتقائية ولم تشمل كل المعنيين وتم إسقاط عشرات الأسماء عمدا من الذين "ثبت حصولهم على أموال منقولة أو عقارية أو حقوق جزاء

6 - International Crisis Group, « Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie », Rapport n° 161, 23 juillet 2015, p 4. (www.crisisgroup.org) وثيقة الكترونية. تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

7 - مجموعة الأزمات الدولية، " الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية"، تقرير عدد 10، 177 أيار/مايو 2017، الملخص التنفيذي، ص 1 (www.crisisgroup.org). وثيقة الكترونية. تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

8 - المرصد التونسي للاقتصاد، "البنك الدولي، تلاعب وتزوير من أجل تحرير الاستثمار" www.jadaliyya.com وثيقة الكترونية. تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

9 - بن عيسى الدمني، "تحقيق المصالحة والحرب على الفساد: معادلة تونس الصعبة"، الجزيرة نت، 15 مايو/أيار 2019. <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190515093907964.html> تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

علاقتهم بالرئيس السابق أو زوجته أو المذكورين بقائمة الـ 112 المذكورين في مرسوم المصادرة عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011¹⁰.

9. شهدت تلك الفترة إصدار المرسوم رقم 07 المؤرخ في 18 شباط/فبراير 2011 المتعلق بإنشاء "اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"¹¹ والتي أوكل لها في مرحلة أولى البحث والتقصي في شبهات الفساد التي تخص فترة حكم النظام السابق، أي من 7 نوفمبر 1987 إلى 14 جانفي 2011. وقد تلقت هذه اللجنة حوالي 11000 ملفا، فحصت منهم حوالي 5300 ملفًا، وأحالت حوالي 5200 ملفًا للتحقيق؛ تم تحويل حوالي 2400 ملفًا إلى وزارات وهيئات عامة مختلفة ذات الصلة، وتم تحويل 400 ملفًا كبيرًا إلى المحاكم¹².

10. في 15 مارس 2011 تم إحداث "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011. وهي هيئة شبه تشريعية مكونة من ممثلين لكل الأطراف السياسية والايديولوجية وعدد من الشخصيات الوطنية وهدفها مرافقة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس واقتراح الإصلاحات السياسية والدستورية في البلاد. وكان من بين قرارات هذه الهيئة إحداث هيئة مستقلة لمكافحة الفساد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، بشكل يعزز مهام "اللجنة الوطنية للتقصي حول الرشوة والفساد"، التي أخذت على عاتقها تفعيل هذا المنحى عبر اقتراح مشروع قانون يقضي بتشكيل "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد". وتم إحداث الهيئة بموجب المرسوم عدد 120 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011.

11. المرسوم عدد 120 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 عرف الفساد على أنه: "سوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية. ويشمل الفساد خاصة جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص، والاستيلاء على الأموال العمومية، أو سوء التصرف فيها أو تبديدها، أو استغلال النفوذ وتجاوز السلطة، أو سوء استعمالها والإثراء غير المشروع، وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية، وغسل الأموال". وقد أغنى القانون الأساسي عدد 10 المؤرخ في 7 مارس 2017 هذا التعريف بأن أضاف إليه جريمة تضارب المصالح

10 - أنا يقظ، "حصري: القائمة التي تم استثناءها من مرسوم المصادرة"، 24 ماي 2017. <https://www.iwatch.tn/ar/article/378> تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

11 كثير بوعلاق، "المسار التشريعي لمكافحة الفساد في تونس بعد الثورة.. المقاربات والنتائج"، <https://daamdth.org/archives/7864> تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

L'institut danois des droits de l'Homme, « Etude des acteurs publics du système tunisien des droits de l'Homme », - 12 I.D.D.H ; 2018 ; p 55.

واستغلال المعلومة الممتازة والتهرب الجبائي وتعطيل قرارات السلطة القضائية، وكل الأفعال التي تهدد الصحة العامة أو السلامة أو البيئة".

12. لا شك أن اهتمام حكومات ما بعد الثورة بتركيز آليات العدالة الانتقالية والقانونية لمحاسبة "فساد السابقين" جاء مسائرا لتوجهات وانتظارات الشارع، وحرصا على شرعية "مقاومة الفساد". ولكن إصدار المراسيم والتشريعات الهادفة لمكافحة الفساد لم يكن مرفقا بإرادة سياسية وإجراءات عملية لمحاربة الفساد المستحدث أو المتجدد بعد الثورة. وفيما كانت اهتمامات الحكومات والنخبة تنصب على الفساد الكبير الماضي، كان الفساد الصغير ينمو ويزدهر¹³.

13. وقد برز خلال مرحلة ما بعد الثورة توجه لدى الحكومات المتعاقبة إلى إنشاء هيئات مستقلة لمحاربة الفساد ومراقبة الجهاز التنفيذي، مساندة للتوجه الشعبي العام لتحجيم هيمنة الجهاز التنفيذي على حساب بقية مكونات السلطة العمومية التي شكلت أرضية للتفرد بالحكم خلال مرحلة الدكتاتورية¹⁴. علما وأن الدولة التونسية كانت قبل الثورة تعج بمنظومة متشعبة من الهيئات الرقابية التي تغطي كل مجالات العمل الحكومي والاداري.

14. ورغم أهمية الأدوار النظرية لهذه الهيئات على اختلاف طبيعتها، إلا أن نتائجها في مكافحة الفساد في القطاع العام بقيت محدودة إلى أبعد الحدود، كما بقيت أسيرة لإرادة النظام السياسي الحاكم. ولم تكن أحيانا سوى أداة لضرب المناوئين من الموظفين غير المنضبطين للتعليمات السامية. فضلا على شح الإمكانيات المادية والبشرية لهذه الهيئات التي حالت دون آدائها لدورها الرقابي بالشكل المطلوب، حيث اقتصر نشاطها على نقل المعلومات للمسؤولين بدلا من التصدي لظواهر الفساد داخل أروقة الإدارة العمومية. ولم تكن هذه الهيئات ملزمة بنشر تقاريرها علناً، حيث نشر أول تقرير لدائرة المحاسبات التي تأسست سنة 1968 خلال سنة 2013. كما أن الجهاز التنفيذي وإدارته العميقة قاومت القوانين والإجراءات التي تحاول الكشف عن مواطن الفساد ومكافحته من خلال تمييع القوانين وعدم تفعيلها أو التمرد في تطبيقها، بل وحتى الدفع لسن قوانين مناهضة للتصدي لسياسات مكافحة الفساد¹⁵. ولم تختف هذه العقلية بعد الثورة، بل تواصلت التعطيلات بطرق ملتوية وغير مباشرة.

15. على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته تونس خلال السنوات الأولى التي تلت الثورة على مستوى إرساء مؤسسات سياسية ديمقراطية، ظل الفساد مستشرياً، وبقي قوة مزعزة

13 كثير بوعلاق، نفس المصدر

14 نفس المصدر.

15 نفس المصدر.

للاستقرار في البلاد تلقي بظلالها على كل مستويات الاقتصاد والأمن والنظام السياسي. وكان لزاما على تونس، كي لا تخسر مسارها للانتقال الديمقراطي، أن تثن حربا على جبهتين في آن واحد لمجابهة نظام حكم اللصوص (عبر العدالة ومنظومة العدالة الانتقالية) والتصدي للفساد الصغير المتفشّي على نطاق واسع، عبر إطار تشريعي ومؤسّساتي فعال، وإرادة حديدية غير قابلة للاختراق من لوبيات المصلحة.

3- بناء المنظومة التشريعية والمؤسّساتية لمكافحة الفساد في ظل دستور 2014

16. كانت مكافحة الفساد من الأولويات التشريعية الرئيسية للمجلس الوطني التأسيسي منذ انطلاقه في نوفمبر 2011. وشاركت منظمات محلية ودولية عديدة مهتمة بالشفافية والحوكمة الرشيدة والتصدي للفساد في أشغال المجلس المرتبطة بصياغة الدستور الجديد وتلك المرتبطة بالرقابة على السلطة التنفيذية. ورغم تعطّل أعمال المجلس كثيرا وتأثره بالأزمة السياسية والاعتقالات السياسية، نجح المجلس في إصدار دستور تقدمي يكرس الحريات ومبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة والحوكمة الرشيدة

17. وأثناء الفترة من 2011 إلى 2014، قامت الحكومات المتعاقبة بتطوير منظومة الحوكمة في عديد الوزارات ومؤسسات الدولة بالاعتماد على دعم مؤسسات دولية متعددة¹⁶. وقد كانت الحكومة قد قدمت في جويلية 2012 خارطة طريق وطنية تحت عنوان "رؤية مشتركة لمكافحة الفساد"، وتم إقرارها في المجلس الوطني التأسيسي خلال جلسة إستثنائية حضرها رئيس المجلس ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في 9 ديسمبر 2012.

18. وأظهر الجهاز التنفيذي خلال تلك الفترة تعاونا مع الهيئات والجمعيات المعنية بمكافحة الفساد في تونس. حيث كانت المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملية التقييم الذاتي لتنفيذ تونس للالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي جرت في عام 2013 دليلاً على ذلك¹⁷. وقد تم تشكيل تحالف من منظمات المجتمع المدني لمتابعة تطور عملية التقييم الذاتي تحت إسم "تحالف المجتمع المدني لمكافحة الفساد"، ويضم جمعية "أنا يقظ" ومركز "أوفياء" والجمعية التونسية للشفافية "الشفافية أولاً" والجمعية التونسية للمراقبين العموميين والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) واتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية. ولعب هذا التحالف، بدعم من خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دوراً هاماً في عملية التقييم الذاتي.

O.C.D.E, «Une meilleure performance pour une meilleure gouvernance publique en Tunisie », in. www.oecd.org/fr/pays/tunisie/une-meilleure-performance-pour-une-meilleure-gouvernance-publique-en-tunisie-9789264265950-fr.htm تم الاطلاع بتاريخ 04 جويلية 2023.

17 - in. Watch, «Rapport sur la Conformité de la Tunisie avec la Convention des Nations Unies Contre la Corruption», [year3-tunisia-report-french.pdf](http://uncaccoalition.org/year3-tunisia-report-french.pdf) (uncaccoalition.org) تم الاطلاع بتاريخ 05 جويلية 2023.

19. وفيما يتعلق بعملية التقييم الذاتي، بدأت الحكومة التونسية بتعيين "نقطة اتصال وطنية"، وهو رئيس هيئة "الرقابة العامة للمصالح العمومية" (CGSP) بموجب المذكرة الحكومية رقم 2013-21 المؤرخة 7 سبتمبر 2013. ثم تم تعيين مجموعة من الخبراء الحكوميين وتكليفهم بمراجعة النظام القانوني الوطني في ضوء مواد الاتفاقية لتحديد الثغرات القانونية المحتملة التي يجب معالجتها. كانت هذه المجموعة مكونة من ممثلين عن رئاسة الحكومة ووزارات الداخلية والعدل والشؤون الخارجية والمالية، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي ودائرة المحاسبات والمحكمة الإدارية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد¹⁸. وقدمت هذه اللجنة الحكومية المشتركة تقاريرها الأولية لـ "تحالف المجتمع المدني لمكافحة الفساد" للمراجعة الشاملة. ثم تم تنظيم ورش عمل على المستويين الوطني والإقليمي لصياغة وتقديم الملاحظات. وكانت تلك الورش فرصة للحوار وتبادل الخبرات، مما سمح للمشاركين بمناقشة القضايا والتحديات والفرص المتعلقة بالشفافية والحوكمة. وتم دمج الملاحظات التي صيغت خلال هذه الورش في التقرير النهائي للتقييم الذاتي¹⁹.

20. نص دستور 2014 (الفصل 125) على إنشاء "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد"، إلى جانب أربعة هيئات دستورية أخرى، تمنحها الاستقلالية المالية والإدارية، بالتنصيص على ما يلي:

- ❖ تعمل الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية. وعلى كافة مؤسسات الدولة تيسير عملها.

- ❖ تتمتع هذه الهيئات بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية.
- ❖ تنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية معززة، وترفع إليه تقريراً سنوياً يناقش بالنسبة إلى كل هيئة في جلسة عامة مخصصة للغرض.
- ❖ يضبط القانون تركيبة هذه الهيئات والتمثيل فيها وطرق انتخابها وتنظيمها وسبل مساءلتها.

21. وجاء الفصل 130 من دستور 2014 الذي نص على ضرورة إرساء هيئة للحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته لينظم عمل هذه الهيئة. هذا التنصيص الدستوري جاء ليواكب في مرحلة أولى وجود هيئة لمكافحة الفساد تم إحداثها بمقتضى المرسوم عدد 120 لسنة 2011 ولإعطائها في مرحلة ثانية، قيمة دستورية مع أكثر ضمانات في الاستقلالية ولتحسين آليات عملها. وقد نص الفصل 130 من الدستور على ما يلي:

¹⁸ - , Khaled Ladhari ; Moufida Aloui, «La convention des Nations Unies contre la corruption, Le mécanisme d'examen»

تم الاطلاع بتاريخ 05-07-2023. In. <https://slideplayer.fr/slide/8919087> /26-10-2015.

¹⁹ - تقرير عن امتثال تونس مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. "أنا يقظ" 2014، ص8.

❖ تسهم هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها، وتعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

❖ تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص، والتقضي فيها، والتحقق منها، وإحالتها على الجهات المعنية.

❖ تستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين المتصلة بمجال اختصاصها. للهيئة أن تبدي رأيها في النصوص الترتيبية العامة المتصلة بمجال اختصاصها.

❖ تتكون الهيئة من أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة، مدتها ست سنوات، ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين.

غير أن محاولات إرساء الهيئة المذكورة، عبر انتخاب أعضائها في مجلس نواب الشعب بأغلبية الثلثين، فشلت في ثلاث مناسبات خلال سنة 2019، رغم إعلان الكتل البرلمانية آنذاك عن التوصل لتوافق على التركيبة. بما يثبت وجود نية مبيتة لدى قوى سياسية في البلاد لعدم إرساء الهيئة ولإبقاء هيئة وقتية ضعيفة الشرعية وقليلة الفعالية.²⁰

22. تمت خلال الفترة من 2015 إلى 2019 المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد، ومنها: "الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد" بموجب القانون الأساسي عدد 73 المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وعلى "اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته" بموجب القانون الأساسي عدد 62 لسنة 2019 المؤرخ في 1 آب/أغسطس 2019.

23. انضمت تونس إلى مجموعة العمل المالي (GAFI / FATF). وبذلت، طوال الفترة المذكورة، جهودًا تشريعية وتنظيمية كبيرة من أجل الامتثال لتوصيات ومعايير مجموعة العمل المالي الدولية، وأساسا فيما يتعلق بمنع الجرائم المالية ومكافحتها. ومن بين قرارات أخرى، أنشأت تونس اللجنة التونسية للتحاليل المالية (CTAF)²¹ من خلال القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. وقد تم تعزيز صلاحيات هذه اللجنة عبر القانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 بتاريخ 23 جانفي 2019، بعد توصيات صارمة من مجموعة العمل المالي. تتضمن هذه القوانين أحكامًا تتعلق بالكشف عن المعاملات

20 - الترتونس، "مجددًا ورغم التوافق.. البرلمان يفشل في انتخاب أعضاء هيئة الحوكمة الرشيدة"، 09 يوليو 2019. (ultrasawt.com). تم الاطلاع بتاريخ 2023-07-05.

21 - اللجنة التونسية للتحاليل المالية، تقرير نشاط، 2021. متوفر على: [Rapport d'Activité 2021 \(ctaf.gov.tn\)](http://Rapport d'Activité 2021 (ctaf.gov.tn)). تم الاطلاع بتاريخ 2023-07-05.

المشبوحة والإبلاغ عنها، وتحديد الزبائن، والتحقق من مصدر الأموال، والتعاون مع السلطات الوطنية والدولية.

تمكّنت هذه المبادرات من إخراج تونس من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي الدولية في أكتوبر 2019، ووضعها إثر ذلك على القائمة الرمادية. وقد سمح هذا الإخراج لتونس بالخروج أيضًا من قائمة الاتحاد الأوروبي للدول الأجنبية التي تعاني من نقائص استراتيجية في منظومتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال قرار من المفوضية الأوروبية بتاريخ 7 مايو 2020، والذي نُشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 19 يونيو 2020.²²

24. كما تقدمت تونس بطلب للانضمام إلى مجموعة الدول الأوروبية ضد الفساد (GRECO) منذ عام 2016. وقد تم إعداد تقرير تقييم للإطار التشريعي والمؤسساتي لمكافحة الفساد في تونس من قبل أحد الخبراء الدوليين والمحليين التابعين لمجلس أوروبا. وفي عام 2017، دعت اللجنة الوزارية تونس لتصبح الدولة العضو رقم 50 في GRECO. وقد وافقت السلطات التونسية على توصيات هذا التقرير منذ فبراير 2017، ولكنها لم تصادق بعد على الاتفاقية التي تحكم هذه المجموعة. ووفقًا لتصريحات المتحدث باسم الحكومة، يمكن تفسير هذا التأخير بالاحتياطات التي أعرب عنها العديد من الوزارات، بما في ذلك وزارة العدل، بشأن المعايير المضادة للفساد التي تم اعتمادها داخل المجموعة والتي قد لا تكون تونس قادرة على الامتثال لها.²³

25. انضمت تونس أيضًا إلى "شبكة سيبيينيك" أو "شبكة هيئات منع الفساد" (NCPA) في أكتوبر 2019.²⁴ هذه المبادرة الدولية تهدف إلى توفير منتدى للهيئات في جميع أنحاء العالم لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد. يتم دعم NCPA من قبل العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و GRECO. وعادة ما تكون هيئات منع الفساد مسؤولة عن وضع وتنسيق استراتيجيات وخطط العمل لمكافحة الفساد، ورصد والإبلاغ عن حالات الفساد، وتطبيق تدابير وقائية ضد الفساد في القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى INLUCC، تضم الشبكة 20 هيئة مكافحة فساد في عدة بلدان، بما في ذلك البنين وساحل العاج و صربيا وكرواتيا والمغرب والأردن وفرنسا وإيطاليا.

22 - Cour des Comptes européennes, L'UE et la lutte contre le blanchiment de capitaux dans le secteur bancaire: des efforts fragmentés et une mise en œuvre insuffisante, Rapport spécial, in. (https://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR21_13/SR_AML_FR.pdf) تم الاطلاع بتاريخ 05 جويلية 2023.

23 - اجتماع لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام، 24 جوان 2019.

24 - Aziz T, « La Tunisie adhère au Réseau des Autorités de prévention de la corruption », in. www.tunisie-tribune.com تم الاطلاع بتاريخ 05-07-2023.

26. كما تم في نفس الفترة إصدار عدد من التشريعات من قوانين أساسية وقوانين وأوامر في ترسانة مكافحة الفساد تطبيقاً لما جاء في دستور 2014 وتنفيذاً للالتزامات البلاد بمقتضى الاتفاقيات الدولية ومن ضمن تلك التشريعات:

❖ القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 يناير 2019

❖ القانون الأساسي عدد 77 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2016 والمتعلق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي.

❖ القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة

❖ القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 آب/أغسطس 2017، والمتعلق بالهيئة الدستورية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد.

❖ القانون عدد 46 لسنة 2018، المؤرخ في 1 آب/أغسطس 2018، المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

❖ القانون عدد 52 لسنة 2018، المؤرخ في 29 أكتوبر 2018، المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات

❖ القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019، المتعلق بمحكمة المحاسبات

4- التشريعات في واد والممارسة في واد آخر

27. مقابل هذه التشريعات الهادفة إلى مكافحة الفساد، وإيفاء تونس بالتزاماتها المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، صدرت في نفس الفترة تشريعات وممارسات في الاتجاه المعاكس على غرار قانون المصالحة في المجال الإداري (القانون الأساسي عدد 62 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أكتوبر 2017) المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري، والذي يعفو عن العديد من المسؤولين السياسيين والإداريين المشتبه في ضلوعهم في قضايا فساد إبان فترة حكم الرئيس السابق " زين العابدين بن علي"، والذي يقوض سياسة مكافحة الفساد. وقد جوبه إصدار ذلك القانون بردة فعل قوية من المجتمع المدني عبر حراك شبابي في الشارع دام قرابة السنتين في إطار حملة "مانيش مسامح"²⁵.

²⁵ - خميس بن بريك، "مانيش مسامح، صرخة شباب تونس ضد الفساد"، الجزيرة نت، 14-05-2017.

(net.Aljazeera) تم الاطلاع بتاريخ 05-07-2023.

28. كما شهدت تلك الفترة انتكاسة في مستوى السلوك العام للجهاز التنفيذي في ملفات الفساد بالنظر لتأثيرات لوبيات المصلحة والفساد النافذة على الأغلبية الحاكمة. وهو ما تجلّى على سبيل المثال في تعطيل الفرع الثاني من المصادرة الذي تم إقراره من "لجنة المصادرة" في 2013، قبل أن تتحول تلك اللجنة إلى أداة للابتزاز وتصفية الحسابات أثناء الحرب الانتقائية على الفساد التي أطلقها رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد في 2017.²⁶ كما تجلّى في قرار الحكومة رفع التجميد عن أموال "مروان المبروك" أحد أكبر المعنيين بمرسوم المصادرة. وهو صهر الرئيس الأسبق "زين العابدين بن علي". وهو ما كان محل شكوى جزائية من منظمة "مرصد رقابة" في مايو 2020 ضد رئيس الحكومة ووزير أملاك الدولة. وتجلّى ذلك أيضا في تضمين قوانين المالية لتلك الفترة لفصول فيها شبهات فساد وتقديم امتيازات للوبيات بعينها كانت محل نزاعات كبيرة داخل البرلمان وطعون لدى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، مثل قانون المالية لسنة 2016 الذي تضمن فصلا بإقرار عفو عن مخالفات الصرف فيه محاباة للوبيات الفساد (الفصل 61)، وهو الفصل الذي أسقطته الهيئة بعد قبول طعن نواب المعارضة في الشكل والمضمون²⁷.

29. وتواترت في تلك الفترة القرارات والسلوكيات المنافية لشعارات محاربة الفساد التي ترفعها الحكومات المتعاقبة، بشكل خلف شعورا لدى التونسيين بتضارب السياسات في هذا المجال وغياب الإرادة السياسية.

30. ووفقًا للنتائج التي تم الحصول عليها من عدة استطلاعات ودراسات خلال السنوات الأخيرة، فإن الإدراك بشأن الفساد قد زاد بشكل كبير بعد الثورة. ووفقًا لدراسة كمية أجرتها GIZ بالتعاون مع INLUCG في ديسمبر 2020، فإن 87.2% من التونسيين يعتقدون أن الفساد زاد منذ عام 2011²⁸. وكانت هذه النسبة في حدود 76% في الدراسة التي أجرتها مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مع عينة من 391 تونسيًا بين جويلية وأوت 2017²⁹. وتؤكد هذه التطورات في الإدراك البيانات الصادرة عن مؤشر إدراك الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية. ففي عام 2010، كانت تونس في المرتبة 59 من بين 178 دولة مدرجة، حيث حصلت على درجة 4.3 من 10 (والدرجة الأعلى تشير إلى وجود فساد أقل). ومع ذلك، في عام 2022، تحتل تونس المرتبة 85 من

26 - محمد سميج الباجي عكاز، "لجنة المصادرة والحرب على الفساد: أسئلة دون أجوبة"، موقع نواة، 09 جوان 2017. (nawaat.org) تم الاطلاع بتاريخ 05-07-2023.

27 - محمد سميج الباجي عكاز، "الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين تطيح بالفصل 61"، موقع نواة، 23-12-2015 (nawaat.org) تم الاطلاع بتاريخ 05-07-2023.

28 يتعلق الأمر بدراسة كمية لإدراك الفساد أعدها مكتب الاستطلاع والتسويق BJK و DR، والتي أجريت بين 24/11 و 7/12/2020 على عينة ممثلة من 1003 أسرة. G.I.Z, Perception de la corruption en Tunisie, Etude quantitative, décembre 2020, 2021.

29 - سارة يركيس، مروان المعشر، عدوى الفساد في تونس: المرحلة الإنتقالية في خطر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

بين 180 دولة، حيث حصلت على درجة 40 من 100³⁰. وتعكس هذه الأرقام بوضوح تدهور الوضع التونسي في مكافحة الفساد.

31. وقد وفر هذا الشعور المتزايد لدى التونسيين بتزايد الفساد وعجز السياسيين، من وزراء ونواب وأحزاب، على صده، بل تورطهم فيه، بالاضافة لفشلهم الذريع في تحسين الأوضاع الاقتصادية وفي التصدي لوباء الكوفيد 19، مناخات ملائمة استغلها الرئيس قيس سعيد لتبرير اجراءاته الاستثنائية التي أعلنها يوم 25 جويلية 2021. حيث قرر، بالاستناد المجحف إلى الفصل 80 من دستور 2014، "احتكار" السلطات وإقالة رئيس الحكومة وتجميد أعمال البرلمان قبل حلّه.

5- انهيار المنظومة التشريعية والمؤسسية لمكافحة الفساد بعد 25 جويلية 2021

32. تم اتخاذ جملة من التدابير التعسفية منذ الانقلاب على البرلمان المنتخب في 25 جويلية 2021 من قبل الرئيس الحالي لتونس "قيس سعيد" وإعلان التدابير الاستثنائية، ثم تعطيل دستور 2014، واعتماد دستور جديد تم إقراره بالاستفتاء في 25 تموز/يوليو 2022. وقد مست هذه التدابير أسس النظام الديمقراطي وخاصة مبدأ الفصل بين السلط واستقلالية السلطة القضائية وعمل النيابة العمومية، كما تم ضرب مكتسبات الحقوق والحريات التي أقرت منذ 2011، مما أدى إلى ضرب منظومة مكافحة الفساد سواء كنتيجة لذلك أو بصفة مباشرة في خصوص التشريعات والمؤسسات والممارسة.

33. جاء في شهادة السيد عماد الدائمي - رئيس "مرصد رقابة": "إن الرئيس قيس سعيد اعتمد منذ وصوله الى الحكم على خطاب محاربة الفساد وتخليص البلاد من الفاسدين لأجل تعزيز شعبيته وإرساء شرعيته، مما ولد انطباعات لدى بعض التونسيين بأنه سيقوم بمحاصرة معازل لوبيات الفساد، وسيبرسي مناخات وتشريعات تعزز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة. ولكن مع الوقت تبين للعموم أن ذلك الخطاب لم يكن سوى أداة لإضفاء شرعية على إجراءات قيس سعيد الاستثنائية ونواياه في تجميع واحتكار كل السلطات تحت يديه، ووسيلة لتصفية حساباته مع الأحزاب والشخصيات والهيكل التي لم تساير توجهات الاستثناء بالحكم أو هاجمت الرئيس في شخصه. إذ لم تتحول شعارات الرئيس سعيد الحماسية الى استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، ولم تفكك شبكات التهريب والاحتكار والتلاعب بالمال العام، ولم يقلص نفوذ لوبيات المصالح المعلومة، ولم يجر أية إصلاحات هيكلية أو تشريعية لمكافحة الفساد. وعلى العكس من ذلك،

30 - منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2022. <https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2022-middle-east-north-africa-corruption-fuels-ongoing-conflict>. تم الاطلاع بتاريخ 2023-07-05

تمكنت لوبيات الفساد من التأقلم مع الوضع الجديد، وحافظت على مصالحها ونفوذها بترسيخها علاقات مع أشخاص نافذين من أقارب الرئيس سعيد والمحيطين به"³¹.

ويضيف قائلاً: "إنه عوضاً عن استهداف الفاسدين استهدف الرئيس سعيد بعد تعطيله للبرلمان والدستور واستثنائه بكل السلطات، مؤسسات الرقابة، حيث حل الهيئة الوقتية للرقابة على دستورية القوانين، ثم أغلق مقرات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أغسطس 2021، وأحال ملفاتها الى وزارة الداخلية، ليعطل بذلك مئات التحقيقات المفتوحة. كما أوقف منظومة التصريح بالمكتسبات ومتابعة حالات تضارب المصالح لدى كبار موظفي الدولة. وعطل إجراءات حماية المبلغين عن الفساد مما تسبب للعديد منهم في عمليات انتقام. كما استهدف المجلس الاعلى للقضاء المنتخب واستبدله بمجلس معين موال له. وعزل بقرار سياسي ما يقرب عن 60 قاضياً بعضهم متورط في ملفات فساد، ولكن أغلبهم معروف بالنزاهة وذنبتهم أنهم رفضوا إصدار أحكام على المقاس بإيعاز من السلطة التنفيذية، مما وفر أرضية خصبة لمواصلة سلوكيات الفساد والرشوة والمحسوبية والتلاعب بالصفقات العمومية".

وأكد عماد الدائمي أنه تعرض بسبب نشاطه في مكافحة الفساد إلى محاكمات عديدة خلال الفترة من يوليو 2022 إلى ديسمبر 2022، دون ضمانات الدفاع والعدالة، أفضت إلى أربعة أحكام غيابية بالسجن (عام، وثمانية أشهر، ومرتين ستة أشهر)، وحكم غيابي بخطية مالية. بالإضافة إلى مجموعة من الشكايات طور التحقيق. وكل الأحكام كانت بخصوص ادعاءات بالثلب والتشويه من طرف جهات شملتها قضايا فساد رفعها "مرصد رقابة" الذي يترأسه. "حيث تم تعطيل النظر في قضايا الفساد الأصلية وتم التسريع بالبت في قضايا الثلب بقرار سياسي".

34. وقد لاحظ "مرصد رقابة"، الذي يعد المستخدم الأكبر لحق النفاذ الى المعلومة في تونس، تدهوراً في نسبة الاستجابة لمطالب النفاذ الى المعلومة الموجهة إلى مختلف الهياكل العمومية من 93% للفترة من 25 تموز/يوليو 2020 حتى 25 تموز/يوليو 2021 إلى 59% فقط في السنة التي تلت ذلك التاريخ. وهو ما أكدته هيئة النفاذ الى المعلومة في بيان لها صدر بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2022 بينت فيه تدهور تعاطي الهياكل العمومية مع مطالب النفاذ الى المعلومة³².

Imed Daimi, «Fighting Tunisia's Rampant Corruption with Autocracy – Kais Saied's Chimera », Just security, - 31 November 22, 2022. In.

[/https://www.justsecurity.org/84193/fighting-tunisia-s-rampant-corruption-with-autocracy-kais-saied-s-chimera](https://www.justsecurity.org/84193/fighting-tunisia-s-rampant-corruption-with-autocracy-kais-saied-s-chimera)

تاريخ الاطلاع: 2023-07-05.

32 - مرصد رقابة، بلاغ: حق النفاذ الى المعلومة قبل 25 جويلية 2021 وبعده، 2022-08-15.

https://raqabah.org/Articles/?ID_03dda889-801f-4621-abdd-b44c54ec3c63&PageID=3e6e4712-6847-4e13

تاريخ الاطلاع: 2023-07-05. 9359-1456c1142ae4&ParentID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf-

35. اللافت للانتباه أن دستور 2022، الذي صدر في عهد الرئيس الحالي "قيس سعيد" بعد استفتاء شارك فيه أقل من ثلث الناخبين إثر إعلانه حالة الاستثناء وتعليقه للعمل بدستور 2014، فيه تراجع عن عديد البنود التي كانت ضمن الأحكام العامة والداعمة لمبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. حيث لا أثر لهذه المفاهيم والضمانات بتاتا بما في ذلك مبادئ حسن سير الإدارة التي كانت مضمنة في الفصلين 12³³ و15³⁴ من دستور 2014.

كما أُلغى النص الدستوري لسنة 2022 ذكر مختلف الهيئات الدستورية التي أحدثها دستور 2014، وهي: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (الفصل 126 من دستور 2014) والهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري (الفصل 127) وهيئة حقوق الإنسان (الفصل 128) وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة (الفصل 129)، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (الفصل 130). واكتفى فقط بالتنصيص على هيئة الانتخابات.

36. وكان من بين أول مظاهر الاستهداف القسدي لمنظومة مكافحة الفساد، صدور قرار في 20 أغسطس 2021 يقضي بإخلاء المقر المركزي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من موظفيها مع مواصلة بقية الفروع الجهوية لمهامها إلى غاية 31 ديسمبر 2021. بعدها أغلقت جميع مقرات الهيئة مركزيا وجهويا. وبالرغم من التحركات والاعتصامات والوعود³⁵، ظل مصير هذه الهيئة مجهولا فلم يتم إصدار مرسوم لإحداث هيكل جديد أو التخلي بصفة نهائية عن الهيئة وعن القانون. وقد أثر هذا الغلق بصفة كبيرة على منظومة مكافحة الفساد ومنها خاصة التصريح بالمكاسب والمصالح وحماية المبلغين.

37. ألحقت السياسات والإجراءات المتخذة منذ استيلاء الرئيس "قيس سعيد" على كل السلطات في 25 جويلية 2021 ضربة قاصمة بمختلف الضمانات المتعلقة بآليات مكافحة الفساد. ولعل أخطر ما قام به هو ضرب استقلالية السلطة القضائية وتحويلها إلى وظيفة خاضعة لإرادة الجهاز التنفيذي، حيث قام بحذف المجلس الأعلى للقضاء وتغيير نصوصه التنظيمية وتعيين مجلس جديد يتحكم فيه هيكليا ووظيفيا، مع إعفاء 57 قاضيا في مرحلة أولى بصفة تعسفية وعدم الاستجابة لحكم القضاء الإداري بعدم شرعية قرارات إعفاء العديد منهم وإرجاعهم لمهامهم.

33 الفصل 12: "تضع الدولة الآليات الكفيلة بضمان استخلاص الضريبة، ومقاومة التهريب والغش الجبائيين، وتحرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصفه حسب أولويات الاقتصاد الوطني وتعمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية."

34 الفصل 15: "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظَّم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة."

35 موزاييك ف. م، موظفو هيئة مكافحة الفساد يعلِّقون اعتصامهم بناء على وعدٍ من سعيد، 2022-03-06 (mosaiquefm.net). تاريخ الاطلاع: 2023-07-05

38. وقد أصدرت رئاسة الجمهورية منذ ذلك التاريخ، في غياب السلطة التشريعية، مراسيم وأوامر عديدة، بعضها تتعلق به شبهات تكريس للفساد ومحاباة لأصحاب المصالح³⁶، مثل: المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة. وهو نص يكتسي صبغة استثنائية قدم سابقا تحت مسمى "قانون الطوارئ الاقتصادية" في أربع مرات على الأقل من طرف عديد الحكومات المتعاقبة وتم رفضه من مجلس النواب ومختلف قوى المجتمع المدني. حيث تضمن أحكاما غير مبررة وتمس من المبادئ العامة للحوكمة والشفافية والنزاهة ومن بينها خاصة حذف الرقابة المسبقة على الصفقات العمومية في مجال المشاريع الممولة من الخارج. كما يحيل المرسوم إلى نصوص ترتيبية لاحقة وقرارات قد تفتح المجال للسفسرة وهو محاولة استباقية للسطو على الصلاحيات التشريعية للبرلمان المقبل رغم اضعاف سلطاته وذلك لتكريس امر واقع والافلات من الجدل التشريعي وكذلك الإفلات من الرقابة القضائية حيث تم تحصين هذه المراسيم من الرقابة القضائية ومنع أي شكل من أشكال الطعون. ومثل الأمر عدد 764 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية لأثمان الصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال الذي يفتح الباب على مصراعيه المحاباة والتلاعب. وهو الأمر الذي كان محل شكاية أودعها "مرصد رقابة" لدى المحكمة الادارية في 28 أكتوبر 2022 بدعوى تجاوز السلطة ضد رئيس الجمهورية.³⁷

39. كما أقدم رئيس الجمهورية بتاريخ 20 مارس 2022 على إصدار المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته. ويهدف المرسوم إلى مصالحة المتورطين في "الجرائم الاقتصادية والمالية والأفعال والأعمال والممارسات التي ترتبت عنها منافع غير شرعية أو يمكن أن ترتب عنها منافع غير شرعية أو غير مشروعة والتي أنتجت ضررا ماليا للدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات والهيئات العمومية أو أي جهة أخرى، وإعادة توظيف عائدات الصلح الجزائي لفائدة المجموعة الوطنية على قاعدة العدل والإنصاف. وينص المرسوم على "استبدال الدعوى العمومية أو ما ترتب عنها من محاكمات أو عقوبات أو طلبات ناتجة عنها أو تمّ تقديمها أو كان من المفروض أن تقدّم في حقّ الدولة أو إحدى مؤسساتها أو أي جهة أخرى وذلك بدفع مبالغ ماليّة أو إنجاز مشاريع وطنيّة أو جهويّة أو محليّة بحسب الحاجة". ويحيل المرسوم مهمة دراسة

³⁶- مرصد رقابة، لوبيات المصلحة تمر إلى السرعة القصبوى لفرض أجندتها على الدولة، 2022-10-24.

https://www.raqabah.org/Articles/?ID_=606418b0-2486-4ed9-

ab63-5092fca6d0dc&PageID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf&ParentID تاريخ الاطلاع: 05-07-2023.

³⁷- مرصد رقابة، مرصد رقابة يقدم دعوى تجاوز السلطة ضد رئيس الجمهورية، لدى المحكمة الإدارية للمطالبة بإلغاء الأمر عدد 764 لسنة 2022.

<https://www.raqabah.org/Articles/?>

=ID_ee8d57d2-4b52-473e-9d8c-6783c8f8add3&PageID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf&ParentID

تاريخ الاطلاع: 05-07-2023.

الملفات وإنجاز المصالحة إلى "اللجنة الوطنية للصلح الجزائري" المحدثه" لدى رئاسة الجمهورية"، ويعطيها سلطة تقديرية مطلقة. ويُمكن المرسوم اللجنة من رفع يد القضاء عن ملفات الفساد المالي والاعتداء على المال العام وإن سبق التعهد بها أو صدرت في شأنها أحكام أو تمت مباشرة التتبع والمحاكمة وتنفيذ العقاب. حيث يمكن للجنة التعهد بقضايا لا تزال على بساط النشر وإنهاء مفعول أحكام باتة بمجرد إبرام الصلح، وهو ما يمثل ضربا لكل مبادئ إلزامية القرارات القضائية، واتصال القضاء والتقدم³⁸. ويعتبر القاضي أحمد صواب أن المرسوم، الذي أرسى "العدالة الجزائرية التعويضية"، هو "عدالة انتقالية جديدة لكنها مشوهة منذ الولادة، خاصة أنها تفتقر إلى ضمانات النسخة الأصلية"³⁹. وقد وجه "مرصد رقابة" مراسلة إلى رئيس اللجنة المذكورة بتاريخ 26 جوان 2023 للاحتجاج على القرارات الأولى التي أصدرتها اللجنة في خصوص شخصين موقوفين في قضية رفعها المرصد متعلقة بفساد مالي في "شركة فسفاط قفصة"، حيث اعتبر مبلغ المصالحة ضعيفا جدا مقارنة بالضرر الحاصل للدولة في تلك القضية التي هي الأولى ضمن 4 قضايا رفعها المرصد ضد المعنيين بالمصالحة. ونعتقد أن هذا المرسوم قد يكون سببا في عودة تونس مجددا إلى القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي الدولية بعد أن غادرتها في 2019، باعتباره يشكل انتهاكا في منظومة مكافحة تبييض الأموال.

40. من بين آخر التقارير التي تبين تواصل الفساد وعدم توافق الشعارات المرفوعة من الرئيس سعيد مع واقع الممارسة، التقرير الصادر عن "الجمعية التونسية للمراقبين العموميين" والذي قدمته في ندوة صحفية بتاريخ 28 فيفري 2023. ويمثل هذا التقرير النسخة الثالثة من "دراسة خفايا عقود المحروقات في تونس". والتي بينت تواصل التجاوزات التي ذكرتها في النسخ السابقة، مما يبين عدم تصدي الحكومات المتعاقبة للفساد في مجال المحروقات. وتتمثل النقائص في نقص الشفافية بغياب نشر عديد الوثائق والبيانات ومنها مثلا المداخل المتأتمية من كل حقل من حيث الإتاوات والضرائب، مع وجود تجاوزات في الرخص الممنوحة بمخالفة القانون أو التمييز بين الشركات في شروط ومدة التجديد. ومنها رخص منحت بمراسيم من الرئيس الحالي خارج الرقابة البرلمانية التي أقرها دستور 2014 وأعاد تكريسها الدستور الحالي لسنة 2022. مما قد يتسبب في خسائر كبيرة للدولة⁴⁰.

³⁸- أسماء سلايمية، "مرسوم الصلح الجزائري: مصالحة الفاسدين أمر واقع"، المفكرة القانونية، 13-04-2022. (legal-agenda.com) تاريخ الاطلاع: 05-07-2023.

³⁹- أحمد صواب، "قراءة نقدية لمرسوم الصلح الجزائري"، جريدة المغرب، 01-04-2022. (ar.lemaghreb.tn) تاريخ الاطلاع: 05-07-2023.

⁴⁰ درصاف الموشي، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، "الابد من إعادة هيكلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وإعداد مجلة جديدة للمحروقات وفقا للمعايير الدولية، الصباح نيوز، 28-02-2023. (assabahnews.tn) تاريخ الاطلاع: 05-07-2023.

41. ورغم تجميع الرئيس قيس سعيد لكل الصلاحيات تحت يديه، لم يرقم بأي إصلاحات أو خطوات جديّة للتقليص من الطابع الريعي للاقتصاد التونسي. حيث تشير مختلف التقارير الدولية إلى اعتبار الاقتصاد التونسي قائماً على الريع وتسيطر عليه مجموعات ضغط تُهيمن تقريباً على أغلب القطاعات الحيوية ولا تفسح المجال أمام المنافسين وتعمل على زيادة وتيرة التوريد على حساب المنتجات المحلية تعتمد الاحتكار والمضاربة التجارية والتحكم في مسالك التوزيع والتهرب الضريبي طريقاً لتكديس الثروات⁴¹. وتسهل القوانين المتدخلة في مجال الاقتصاد والاستثمار خاصة من حيث التراخيص والوثائق الإدارية والاجراءات المطلوبة هذه السيطرة حيث وضعت على المقاس في مرحلة ما قبل الثورة. وظل أغلبها كما هو إلى اليوم. ورغم أن الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 المؤرخ في 8 أفريل 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 والمتعلق "بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها" حذف عدداً إضافياً من التراخيص، فإن ذلك لم يخلق دفعا للمبادرة في الأنشطة المعنية. حيث تعطل إصدار كراسات الشروط المعوضة للرخص. كما أن تجربة كراسات الشروط السابقة أثبتت في غالبية الأحيان أنها تكون بمثابة التراخيص المقنعة⁴². وقد تعاملت في هذا الصدد منظمة "مرصد رقابة" مع حالات مختلفة في مجال كراسات الشروط في مجال المهن المينائية، حيث تحتكر مجموعة من الشركات المجتمعمة ضمن وفاق هذه المهن بتواطؤ من الإدارة لتمنع بقية المتدخلين من حرية الاستثمار⁴³.

42. وعض اتخاذ الاجراءات الضرورية للتصدي لهيمنة اللوبيات الريعية وتعزيز صلاحيات وإمكانيات "مجلس المنافسة" المؤسسة المعنية بمقاومة الاحتكارات في البلاد، فإن سلوك السلطة التنفيذية خلال السنتين الماضيتين ساهم في مزيد إضعاف المجلس المذكور. حيث تم ترك المجلس بدون رئيس منذ فيفري 2022. كما تم تعيين السيد الطيب القطاري عضواً بالمجلس بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 229 لسنة 2021 المؤرخ في 14 ديسمبر 2021، رغم كونه عضو مكتب تنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، ويشغل منصب رئيس مدير عام شركة مواد البناء التابعة لمجمع "بولينا"، ويواجه اتهامات بتضارب المصالح والاحتكار والممارسات المخلة

41 - البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، ٢٠١٤، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/unfinished-revolution> تاريخ الاطلاع: 2023-07-05.

42 - وجدت عديد الامثلة الموثقة والمفصلة ضمن المقال التالي: الكتيبة، "الاقتصاد الريعي في تونس: الثروة لبعض العائلات والفقر لعموم الشعب"، موقع الكتيبة، 29 جوان 2021 (<https://alqatiba.com>)

43 - مرصد رقابة، "تعويض الرخص بكراسات الشروط تناقض أم عدم جدية"، موقع المرصد، 2021-04-28. https://raqabah.org/Articles/?ID_=ccfd078b-1607-449c-9c75-a1081e692ed1&PageID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf&ParentID

بالتنافس، حسب بيان وقعته منظمة "الآرت" و"مرصد رقابة" وجمعيات أخرى⁴⁴. وهو ما يطرح تساؤلات حقيقية عن مدى جدية وصدقية الخطاب المتواتر للرئيس قيس سعيد الذي يهاجم المحترفين واللوبيات ويعتبرهم السبب في تدهور وضع الاقتصاد التونسي معاناة المواطنين.

6- استعراض مدى مطابقة المنظومة التشريعية التونسية لمكافحة الفساد مع مقتضيات الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد

43. يتضمن الجدول التالي مختصرا لمدى مطابقة التشريع التونسي لأهم مواد الاتفاقية الأممية. ونسرد إثر ذلك أهم مظاهر التراجع في منظومة مكافحة الفساد في تونس والانتهاك الصارخ للالتزامات الدولة التونسية في الغرض منذ التغيير السياسي الذي أقدم عليه الرئيس قيس سعيد منفردا في 25 جويلية 2021. مع الملاحظة ان الجدول المختصر لا يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الواقعية المستجدة بعد تغيير 25 جويلية 2022 اللادستوري، والتي جعلت بعض المؤسسات والقوانين معطلة بحكم إجراءات تنفيذية لا تستند إلى قرار قضائي أو سند قانوني مما يؤدي إلى ضرورة قراءة الجدول التالي في ضوء الملاحظات التفصيلية اللاحقة.

مواد الاتفاقية الأممية	تطبيق المادة في القانون التونسي
الفصل الثاني التدابير الوقائية	المادة 5: سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية
	دخلت الاستراتيجية الوطنية الأولى للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد حيز التطبيق، بعد ان وقعت رسميا يوم 09-12-2016. وقد تم العمل بها الى حدود سنة 2022 تعلقت بإرساء وتعزيز مبادئ وآليات المساءلة العامة والقطاعية. خضعت هذه الاستراتيجية للتقييم. ثم أعلن بتاريخ 01-04-2021 انطلاق استشارة وطنية لإعداد استراتيجية وطنية 2022-2026 والتي لم يقع اعدادها بسبب توقيف المسار السياسي الديمقراطي بمقتضى الإجراءات الأحادية للرئيس سعيد منذ 25 جويلية 2021.
	المادة 6: هيئة أو هيآت مكافحة الفساد الوقائية
	تم إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 24 نوفمبر 2011 تطبيقا للمرسوم عدد 120 المؤرخ في 14 تشرين الأول/نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد وذلك خلفا "للجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة" التي أنشئت مباشرة بعد الثورة.
	تم استبقاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" بعد الفشل في تركيز الهيئة الدستورية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد. إلى حين تم استهدافها بقرار مباشر من رئيس الدولة بغلق مقراتها وإقالة كاتبها العام المكلف بتسييرها وفصل كل موظفيها في صائفة 2021، في أعقاب انقلاب 25 جويلية 2021.

44 - العريضة موجودة على هذا الموقع

<p>صدر القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة الذي كرس الحق في الاعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة في تناغم مع ما ورد في الفصل 32 من دستور 2014. ووقع تبني نفس الصياغة ضمن الفصل 38 من دستور 2022.</p> <p>يتضمن قانون النفاذ إلى المعلومات أيضا واجب الهياكل العمومية في النشر التلقائي للمعلومة في بعض الحالات.</p> <p>يعتبر نظام العقوبات الوارد بالباب الثامن من القانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة نقطة الضعف الأساسية لهذا القانون حيث جاء غامضا وقاصرا عن صدّ محاولات التعطيل المتعمد للنفاذ إلى المعلومة بالهياكل الخاضعة لأحكام القانون.</p>	<p>المادة 10: إبلاغ الناس</p>	
<p>تضمن النص الدستوري لسنة 2022 تراجعاً كبيراً عن مبادئ تنظيم السلطة القضائية الواردة بدستور 2014 حيث أصبح عنوان الباب المتعلق بالقضاء يسمى "الوظيفية القضائية" مع إضعاف استقلالية القضاء خاصة عبر مراسيم لتنظيم الهيكل المشرف على القضاء وتعزيز تبعيته لرئيس الدولة وللجهاز التنفيذي حيث صدر المرسوم عدد 11 لسنة 2022 مؤرخ في 12 فيفري 2022 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، 68. تم تنقيح هذا المرسوم بالمرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في 1 جوان 2022، حيث خول للرئيس سعيد سلطة فصل القضاة والمدعين العامين من جانب واحد "في صورة التأكد أو المساس بالأمن العام أو بالمصلحة العليا للبلاد، وبناء على تقرير معّل من الجهات المخوّلة".</p>	<p>المادة 11: التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة</p>	
<p>يتضمن القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال. جملة من التدابير لمنع وزجر غسيل الأموال ومن بينها دور لجنة التحاليل المالية. أحدثت "اللجنة التونسية للتحاليل المالية" بالقانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. للجنة إلى جانب صلاحياتها العامة في المجال، تلقي التصاريح حول العمليات والمعاملات المسترابة أو غير الاعتيادية وتحليلها والإعلام بمآلها وذلك مع إمكانية الإذن مؤقتاً للمصرح بتجميد الأموال موضوع التصريح ووضعها بحساب انتظار.</p>	<p>المادة 14: تدابير منع غسيل الأموال</p>	
<p>خصصت المجلة الجزائرية بابا ثالثا يتعلق بالجرائم المرتكبة من الموظفين العموميين أو من أشباههم خلال مباشرة أو بمناسبة مباشرة وظائفهم. وذلك ضمن المواد من 82 إلى 92 من المجلة. لكن النص لم يتضمن بوضوح تجريم ارتكاب الفعل بصورة مباشرة أو غير مباشرة.</p>	<p>المادة 15: الرشوة</p>	<p>الفصل الثالث التجريم وإنفاذ القانون</p>

لا تجرم المجلة الجزائرية رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العامة	المادة 16: رشوة الموظفين العموميين الأجانب
تجرم الفصول 95 إلى 98 من المجلة الجزائرية أعمال الاختلاس التي يرتكبها الموظفون العموميون ويشمل ذلك جميع الممتلكات الخاصة والعامة. كما جرمت الفصول 99 و 100 الاختلاسات التي يرتكبها المؤتمنون العموميون	المادة 17: اختلاس الممتلكات أو تبيدها أو تسريبها
تجرم الفصول 87 و97 و114 من المجلة الجزائرية المتاجرة بالنفوذ على أنها تقتصر على تجريم قبول المقابل في حين تجرم الاتفاقية أفعال الوعد والعرض والمنح. كما تضمن الفصل 18 من القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع آليات لتجنب المتاجرة بالنفوذ ومن بينها ما نص عليه الفصل 18 الذي تضمن أن أي شخص يمتلك أسهم أو حصص في شركة، عليه أن يكلف الغير بالتصرف فيها من تاريخ تعيينه أو انتخابه في منصب يتعارض مع مصلحة يديرها.	المادة 18: المتاجرة بالنفوذ
تجرم المجلة الجزائرية إساءة استغلال الوظائف ضمن الفصول 95 و96 و 97 و97 مكرر و97 ثالثا والفصل 114.	المادة 19: إساءة استغلال الوظائف
جرم التشريع التونسي الاثراء غير المشروع من خلال القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح والقانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.	المادة 20: الإثراء غير المشروع
صدر القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال. ويجرم القانون الأنشطة المنصوص عليها في المادة 23 من الاتفاقية إذا تأتت المداخل من جريمة الإرهاب. جاء هذا القانون ليُلغى ويعوض القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم الجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال	المادة 23 غسل الأموال
لا تتجسد المادة المتعلقة بمسؤولية الشخصيات الاعتبارية في القانون التونسي بصفتها مبدأ عاما وإنما تندرج ضمن أحكام معينة.	المادة 26 مسؤولية الشخصيات الاعتبارية

<p>-صدر القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 07 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين كما صدر القانون عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أوت 2017 والمتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الذي ينص على إجراءات حماية المبلغين من طرف الهيئة المذكورة.</p>	<p>المادة 32 و33 حماية الشهود والخبراء والضحايا وحماية المبلغين</p>	
<p>تنظم الفصول من 308 على 330 من جلة الإجراءات الجزائية (الباب الثامن من الكتاب الرابع من مجلة الإجراءات الجزائية) تسليم المجرمين بشرط ازدواجية التجريم ضمن قانوني البلدين المعنيين مالم يستثن ذلك من خلال بعض المعاهدات الثنائية.</p>	<p>المادة 44: تسليم المجرمين</p>	<p>الفصل الرابع: التعاون الدولي</p>
<p>تم تنظيم المسألة ضمن عدة نصوص من بينها الأحكام الواردة بالفصول من 331 إلى 335 من مجلة الإجراءات الجزائية</p>	<p>المادة 46 (9) (ب) و (ج) المساعدة القانونية المتبادلة</p>	
<p>تشمل آليات تبادل المعلومات خاصة ما ورد بالفصل 122 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، الذي يخول للجنة التونسية للتحليل المالية الاستعانة بنظيراتها بالبلاد الأجنبية، التي تربطها بها اتفاقات تعاون أو المنتمية إلى مجموعات تعاون دولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعجيل بتبادل المعلومات المالية بما من شأنه أن يكفل الإنذار المبكر بالجرائم المعنية بهذا القانون.</p>	<p>المادة 48: التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون</p>	
<p>يتضمن القانون التونسي مصادرة أي عائدات تتأتى من الجريمة بمقتضى الفصول 5، 28، 29، 94 و 98 من المجلة الجزائية والفصلين 127 و 128 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال الذي يتضمن آليات مختلفة للتعاون وتبادل المعلومات علاوة على بعض المعاهدات في الغرض.</p>	<p>المواد 51 إلى 59.</p>	<p>الفصل الخامس: استرداد الموجودات</p>

أ. الحق في النفاذ إلى المعلومة

44. تكفل المادة العاشرة من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد للمواطنين حقهم في الحصول على المعلومة، وذلك بإلزامها الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، واعتماد لوائح وإجراءات تمكن المواطنين من الحصول على المعلومة حول كيفية تنظيم إدارتها العمومية، وطرق عملها، وآليات اتخاذ القرار فيها، وعن القرارات والقوانين التي تهم عامة الناس، مع مراعاة صون حرمتهم وبياناتهم الشخصية، وتبسيط الإجراءات التي تسهل وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات، ونشر معلومات وتقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

45. وقد انتبعت الدولة التونسية مباشرة بعد الثورة لتكريس هذا المبدأ، عبر إصدار المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 أيار/مايو 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للمؤسسات والهيكل العمومية. كما تم تضمين دستور 2014 (في الفصل 32) الحق في الاعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. وصدر إثر ذلك القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة. ويعتبر هذا القانون من الناحية النظرية على الأقل من أفضل التشريعات في العالم سواء من حيث:

1. إتساع مجال تطبيقه باعتباره يشمل بالإضافة للسلطة التنفيذية بجميع تفرعاتها، السلطة التشريعية والسلطة القضائية، والهيئات الدستورية، والهيئات التعديلية، وأشخاص القانون الخاص التي تسير مرافق عامة، والمنظمات والجمعيات التي تنتفع بتمويل عمومي.
2. ومن حيث الالتزامات المحمولة على الهياكل العمومية من أجل ضمان حسن تطبيق القانون سواء في مجال النشر التلقائي للمعلومة أو فيما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة للمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة،
3. أو من حيث محدودية الاستثناءات الواردة به،
4. من ناحية الضمانات الإجرائية والقضائية التي يوفرها لضمان ممارسة هذا الحق. وذلك من خلال إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة كهيكل مستقل عن الجهاز التنفيذي للدولة يتولى البت في الدعاوى المرفوعة في مجال النفاذ إلى المعلومة كهيئة قضائية متخصصة في هذا الشأن بالإضافة إلى الصلاحيات المخولة لها في المجال الاستشاري وفي مجالات التكوين والتحسيس ونشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة والمتابعة والتقييم ومراقبة تكريس هذا الحق على مستوى الهياكل الخاضعة للقانون⁴⁵.

وتدعم الإطار القانوني في الحق في الوصول إلى المعلومة بالأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 كانون الثاني/يناير 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة، في إطار تنفيذ التعهد الثاني من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018 - 2020) المتعلق بتركيز الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل فتح البيانات العمومية ويهدف حق الوصول إلى المعلومة عبر نشر البيانات العمومية وفق مبدأ الفتح إلى:

- تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة،
- دعم مشاركة العموم في إعداد السياسات العامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها،
- تحديث الإدارة وتحسين جودة ونجاعة الخدمات العمومية،

45 - هيئة النفاذ إلى المعلومة، التقرير السنوي 2020-2021. متوفر على الرابط التالي:

<https://inai.tn/wp-content/uploads/2023/03/inai-rapport-2020-2021-web.pdf>

- المساهمة في وضع الإطار الملائم لدفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص تشغيل إضافية خاصة من خلال تحفيز إحداث المؤسسات الناشئة التي تعمل على تطوير استعمالات جديدة ومبتكرة بالاعتماد على البيانات العمومية.

46. ورغم تطور المنظومة التشريعية التونسية في مجال حق النفاذ، هناك بعض النقائص التي مرت في القانون. من ذلك، عدم تضمن القانون لأحكام تلزم سائر المؤسسات والهيكل بإبلاغ القضاء أو "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" بالبيانات والمعطيات التي بحوزتها بشأن شبهات فساد أو تجاوزات للقوانين والتراتيب، حيث اقتصر المشرع على التذكير بهذا الواجب دون أن يترتب أي جزاء لمخالفة واجب إحالة المعطيات والبيانات، مما يضعف فاعلية القانون في خصوص تيسير تبادل المعلومات، وسلاسة النفاذ إلى المعلومات بين الهياكل العمومية، وينتهك التزامات تونس الناشئة عن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات المنصوص عليها في المادة العاشرة للاتفاقية.

47. من حيث التطبيقات العملية لهذا القانون، فإن عديد الهياكل العمومية والوزارات ما تزال تمتنع عن احترام مقتضيات القانون حتى إثر الأحكام الصادرة ضدها من هيئة النفاذ إلى المعلومة حيث لا تمثل للقرارات أو تنفيذها بصفة جزئية أو محرفة. يعود ذلك أساسا إلى أن نظام العقوبات الوارد بالباب الثامن من القانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة جاء غامضا وقاصرا عن صدّ كل محاولات تعطيل المتعمد للنفاذ إلى المعلومة بالهيكل الخاضعة لأحكام القانون، حيث أنّ العقوبات المقررة تقتصر على إمكان توقيع خطية زهيدة تتراوح بين 500 دينار و5000 دينار (أي بين 160 و1600 دولار). كما إنّ الطبيعة الجزائية لهذه الخطية تقتضي من الهيئة نشر قضية جزائية أمام القضاء العدلي وانتظار مآلها بعد مرورها بمختلف أطوار التقاضي. يضاف إلى ذلك أنّ الإشارة إلى جواز التعرض إلى المساءلة التأديبية من طرف كل عون عمومي لا يحترم أحكام القانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، جاء هو الآخر فضفاضا، حيث غاب كل بيان بالقانون للإجراءات التي يتمّ بموجبها تفعيل مثل هذه العقوبات، باعتبار أنّ ركن التعمد في تعطيل النفاذ قد يكون محل نظر قضائي طويل لدى القضاء الجزائي تتوقف عليه إمكانية تطبيق أيّ من العقوبات التأديبية المقررة بالقانون.

48. وحسب شهادة الصحفي محمد اليوسفي فإنّ "هذا القانون فيه عديد الصعوبات في تطبيقه وتنزيله على أرض الواقع الصعوبات كانت قبل 25 جويلية، وتعقدت الأمور بعد 25 جويلية فقد وجدنا كصحفيين صعوبات في مواجهة الإدارات والمسؤولين ومؤسسات الدولة وكانت صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومة لأنه ما زال هناك ممانعة تعكس عدم احترام ومحاولة التملص من تطبيق هذا القانون بتعلات واهية من هذا الجانب أو ذلك، ربما هذا يحتاج نقاش أكبر مستقبلا

لكن الإشكال اليوم في الوضع السياسي الذي يسوده التخوف وانغلاق و تعقيم كبير على المعلومة .. حيث أنه في الأشهر الأخيرة الإدارة التونسية ومؤسسات الدولة العمومية كالوزارات وغيرها اعتمدت أكثر خنق المعلومة وعدم احترام هذا القانون ربما لأسباب متعلقة بالخوف من ردود الفعل وانعكاسات كشف هذه المعلومات ... وقد قدمنا في إحدى تحقيقاتنا 6 مطالب للنفاذ إلى المعلومة ولكن كل الإدارات لم تجب رغم أنها مطالب قانونية وفي إطار القانون، إذا يمكن أن نستنتج أنه هناك تعقيم على المعلومة وضرب لحق النفاذ إلى المعلومة نتيجة هذا المناخ السياسي من مؤسسة رئاسة الجمهورية التي لا تحترم حق الحصول على المعلومة".⁴⁶

49. وأكدت منظمة "مرصد رقابة" في بلاغ لها بتاريخ 15 أغسطس 2022 أن "تفاعل مختلف الهياكل الرسمية مع طلبات النفاذ الى المعلومة الموجهة من طرف مرصد رقابة تدهور كثيرا خلال السنة المنقضية. حيث تقلصت نسبة الرد على طلبات النفاذ من نسبة 93% في العام الذي سبق 25 جويلية 2021 إلى 59% في العام الذي تلا ذلك التاريخ. كما يؤكد المرصد أن نوعية اللجوء تدهورت، وأصبحت في مناسبات عديدة مجرد أجوبة عامة لا تعطي أي تفاصيل دقيقة مطلوبة من المرصد، بشكل يوحي بأن هناك سياسة عامة في تعطيل حق النفاذ الى المعلومة ومنع مرصد رقابة من الحصول على المعطيات التي يطلبها في إطار القانون. وما يؤكد هذه الشكوك امتناع رئاسة الحكومة عن الرد على 7 من ضمن 8 مطالب نفاذ توجه بها المرصد خلال الفترة من 25 جويلية 2021 إلى 25 جويلية 2022. ويدعو مرصد رقابة رئاسة الحكومة ومختلف الهياكل العمومية والمنشآت العمومية لاحترام حق النفاذ الى المعلومة ورفع أي تقييدات لهذا الحق المكتسب المضمنون دستوريا والذي تكفله الاتفاقيات الدولية".⁴⁷

50. واتهمت منظمة "مرصد رقابة" في بلاغ آخر بتاريخ 12 ديسمبر 2022 حكومة السيدة نجلاء بouden بالعمل على ضرب الحق في النفاذ إلى المعلومة وتكريس سياسة التعقيم عبر إصدارها للمنشور عدد 18 لسنة 2022 المتعلق في منطوقه "بتعزيز آليات حماية المعطيات الشخصية"، والذي يندرج في إطار التضييق على الحق في النفاذ إلى المعلومة. حيث إنّه، في مخالفة صريحة للقانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، أضاف إجراءات جديدة ملزمة للإدارة تتعلق بطلب الترخيص من "الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية" في كل الحالات ودون استثناء عند كل عملية معالجة للمعطيات الشخصية. كما فرض الاستشارة الآلية والوجوبية لنفس الهيئة عند كل

⁴⁶- إيناس المي، "النفاذ إلى المعلومة، حق يقارع الساسة والبيروقراطية، 22-03-2022، <https://dhadpost.net/nafad-الى-المعلومة-حق-يقارع-الساسة-و.html>. الاطلاع بتاريخ 08-07-2023

⁴⁷- مرصد رقابة، بلاغ: حق النفاذ الى المعلومة قبل 25 جويلية 2021 وبعده، 15-08-2022. https://raqabah.org/Articles/?ID_03dda889-801f-4621-abdd-b44c54ec3c63&PageID=3e6e4712-6847-4e139359-1456c1142ae4&ParentID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf-

تاريخ الاطلاع: 2023-07-05.

إشكالية أو مسألة متعلقة بالمعطيات الشخصية، مدعياً أن الهيئة هي الوحيدة المخولة لتأويل القانون المتعلق بها. وهذه الإجراءات الإضافية والمخالفة للقانون هدفها الحقيقي تعطيل النفاذ إلى المعلومة ومحاولة تعطيل لعمل هيئة النفاذ ومخالفة لقانونها الذي أعطاه حق تقدير آليات حماية المعطيات الشخصية عند ممارسة حق النفاذ وآليات الموازنة مع المصلحة العامة وحماية المال العام. وفي هذا مخالفة لأحكام القانون الأساسي لحق النفاذ إلى المعلومة، وتجاهل لفقه قضاء هيئة النفاذ إلى المعلومة، وضرب لاستقلالية الهيئة، بل ومحاولة لإلغاء مهامها مع محاولة إحياء الهيئة المتعلقة بالمعطيات الشخصية وهي هيئة تكاد تنحصر في شخص رئيسها وذات نشاط محدود، كما اقتصررت مواقف رئيسها منذ إحداثها على الظهور الإعلامي أحيانا والدعوة المتكررة لضم هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى هيئة المعطيات الشخصية وقامت بإصدار وثائق ساهمت في تعطيل النفاذ إلى المعلومة بتعلة حماية المعطيات الشخصية. وقد بادرت منظمة "مرصد رقابة" برفع دعوى في تجاوز السلطة أمام المحكمة الإدارية لإلغاء هذا المنشور على أساس أنه تضمن قواعد تشريعية وترتيبية جديدة في شكل توجيهات وتعليمات للإدارة تهدف إلى إرساء قواعد مخالفة للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة خلافاً للوظيفة التفسيرية للمناشير وضرورة عدم مخالفتها للقوانين النافذة علاوة على تدخلها في عمل الهيئات المستقلة وخاصة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وهيئة النفاذ إلى المعلومة كما هدف المنشور إلى التضييق على حق النفاذ إلى المعلومة وخالف بذلك الدستور والقوانين النافذة. كما راسل مرصد رقابة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين باعتبار المنشور يستهدف حق الصحفيين في الولوج إلى المعلومات، ولأن النقابة أحد أهم المعنيين بالوقوف ضدّ التعتيم وضرب حرية الصحافة.⁴⁸

51. يقيد الجهاز التنفيذي حق الوصول إلى المعلومة بإبقائه هيئة النفاذ إلى المعلومة دون رئيس منذ تعيين رئيسها وزيراً للدفاع في فبراير/شباط 2020، حيث اقتصر على وجود نائب الرئيس. ولم يشهد قانون الهيئة أي تعديل بعد النص الدستوري لسنة 2022 وتعليق مهام البرلمان في 25 تموز/يوليو 2021 والذي يقر إجراءات التعيين وتجديده عبر آليات الانتخاب من مجلس نواب الشعب. في إحدى قضايا النفاذ إلى المعلومة والتي كانت الحكومة طرفاً فيها صدر قرار لصالح جمعية مرصد رقابة طعنت فيه الحكومة لدى القضاء الإداري (القرار عدد 3943-3942) متعلقة "بعدم شرعية القرار لأنه موقع من نائب الرئيس"، علماً بأن رئيس الدولة قد عين رئيسها السابق وزيراً للدفاع، وعطل ممارسة مجلس النواب لصلاحياته، ثم قام في مرحلة لاحقة بحله. ورغم

48- مرصد رقابة، " عبر اصدارها للمنشور عدد 18 لسنة 2022 حكومة بونودن تعمل على ضرب الحق في النفاذ إلى المعلومة وتكريس سياسة التعتيم"،

بلاغ بتاريخ 12-12-2022. الرابط: <https://raqabah.org/Articles/?>

=ID_=b99d2ee8-5539-4b56a605-8a712e07502d&PageID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf&ParentID

السلطات الاستثنائية للرئيس في التشريع وإصدار المراسيم، فإنه لم يتم بتغيير قانون الهيئة والتعيينات فيها، على غرار ما هو حاصل في المجلس الأعلى للقضاء. وبالتالي فإن هذا النهج في تعامل الجهاز التنفيذي يبين تناقضا، ورغبته في تعطيل عمل الهيئة دون تحمل مسؤولية إعلان ذلك صراحة أو تغيير القوانين النافذة.

ب. التصريح بالمكاسب والمصالح

52. تضمن التشريع التونسي قبل سنة 2011 نصا قانونيا يتعلق بالتصريح بالذمة المالية وهو القانون عدد 17 لسنة 1987 المؤرخ في 10 نيسان/أبريل 1987 المتعلق بالتصريح على الشرف بمكاسب أعضاء الحكومة وبعض الأصناف من الأعوان العموميين، والذي بقي نصا دون أي أثر يذكر على مكافحة الفساد، وذلك بفعل غياب الإرادة السياسية في تفعيله، وكذلك نظرا لضيق قائمة المشمولين بتطبيقه والتي استبعدت وظائف حساسة كرئيس الجمهورية ونواب الشعب.

53. تضمن دستور 2014 في الفصل 11 منه نصاً يقضي بأنه "على كل من يتولى رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة أو عضويتها أو عضوية مجلس نواب الشعب أو عضوية الهيئات الدستورية المستقلة أو أي وظيفة عليا أن يصرح بمكاسبه وفق ما يضبطه القانون. وعلى هذا الأساس، صدر القانون عدد 46 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح عن المكاسب والمصالح، وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح. هذا القانون وسّع في قائمة المعنيين بالتصريح في صلب فصله الخامس لتغطي عددا هائلا من الموظفين العموميين والمسؤولين السامين في الدولة. وقد توسع القانون ليشمل أشخاصا حتى من خارج هياكل الدولة على غرار مسيري الأحزاب السياسية وأصحاب المؤسسات الإعلامية والصحفيين وأعضاء مكاتب النقابات المهنية المركزية أو الجهوية أو القطاعية...

54. وفي إطار تفعيل أحكام هذا القانون، صدر الأمر الحكومي عدد 818 المؤرخ في 11 أكتوبر 2018 المتعلق بضبط نموذج التصريح بالمكاسب والمصالح والحد الأدنى للمكاسب والقروض والهياكل الواجب التصريح بها، الذي نص صلب الفصل 3 منه على ضرورة التصريح بالمكاسب العقارية والمكاسب المنقولة التي تتجاوز قيمتها المفردة 10 آلاف دينار والقروض المتحصل عليها من قبل الخاضع للتصريح أو قرينه والتي تم سدادها بالكامل في تاريخ القيام بالتصريح والتي تتجاوز قيمتها الأصلية 30 ألف دينار.

55. تم إرساء آلية جوهرية في باب ترسيخ الحق في المعلومة كآلية حاسمة لمكافحة الفساد ومنعه تتمثل في نشر مضمون التصاريح بالمكاسب والمصالح الخاصة بثمانية مستويات من الأشخاص المشمولين بواجب التصريح، وهم بالأساس رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة

وأعضاؤها ورئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وأعضاؤه ورؤساء الجماعات المحلية وأعضائها ورئيس المحكمة الدستورية وأعضاؤها، على أن يتم نشر مضمون تصاريحهم بالموقع الإلكتروني للهيئة بمراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، ووفق أنموذج تتم المصادقة عليه بأمر حكومي يصدر باقتراح من الهيئة وبناء على رأي مطابق لهيئة حماية المعطيات الشخصية (الفصل 8 من القانون عدد 46 لسنة 2018)، وهو أمر لم يصدر بعد، وهو ما يبزر عدم تولى الهيئة بعد نشر مضمون التصاريح المشار إليها بموقعها الإلكتروني. وقد شكل غلق هيئة مكافحة الفساد في 20 أغسطس/آب 2021 وإخلائها من الموظفين تعطيلًا لتنفيذ القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح. ورغم انتخاب مجلس نواب جديد وقيامه بجلسة افتتاحية في 13 مارس 2023، ورغم اشتراط القانون التصريح بالمكاسب والمصالح كشرط لممارسة النائب مهامه، إلا أن النواب باشروا مهامهم ولم يطرحوا أي إشكال بل استندوا إلى تعطيل عمل الهيئة ليقروا بالأمر الواقع ويقرروا عدم الزامية التصريح في الوقت الحالي. وكذلك بالنسبة إلى الرئيس قيس سعيد الذي استقبل رئيس مجلس النواب المنتخب ليهنئه بانتخابه ولم يتم تطرح المسألة قانونيا.

56. نظرًا لعدم فعالية نظام التصريح بالمكاسب والمصالح، تمكن العديد من الأشخاص من الاستفادة من مثل هذا الوضع، على سبيل المثال: "لم تنشر هيئة مكافحة الفساد أي إجراء تم إتخاذه ضد الموظفين العموميين السابقين الذين استخدموا "الأبواب الدوارة" للاستفادة من مناصبهم ووظائفهم السياسية المزدوجة، مثل المحامين المختلفين والقضاة المعينين كوزراء وموظفين حكوميين عبر مختلف الحكومات. كان "الباب الدوار" أحد خصائص حقبة ما قبل 25 جويلية، عندما استغلت الطبقة السياسية طموح المسؤولين الحكوميين الذين استخدموا سلطاتهم لتحقيق المزيد من الأرباح عندما عادوا إلى القطاع الخاص، والعكس صحيح"⁴⁹.

ج. التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين

57. لم يول المشرع في تونس، قبل الثورة، مسألة التبليغ عن الفساد أهمية كبيرة. فقد اقتصر التنصيص على ذلك في الفصل 29 من المجلة الجزائية الذي وضع على عاتق السلطة والموظفين العموميين إشعار النيابة العمومية بما اتصل بعلمهم من الجرائم أثناء أدائهم لمهامهم. وبعد الثورة، صدر المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المتعلق بمكافحة الفساد، وتضمن الفصل 11 منه ضرورة أن "تضمن الدولة في إطار سياستها لمكافحة الفساد التشجيع على التبليغ عن حالات الفساد بنشر الوعي الاجتماعي بخطرہ والتقليص من العراقيل القانونية والعملية التي تمنع

49 تقرير منظمة "أنا يقظ" حول تطبيق البابين الثاني والخامس من الاتفاقية في تونس، ديسمبر 2022، <https://uncaccoalition.org/tunisia-parallel-report-i-watch-december-2022-en>

كشفه وإثباته وإقرار تدابير لحماية الضحايا والشهود والمبلغين"، وذلك استنادا للفصول 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

58. إذ تلزم المادة 33 من الاتفاقية الدول الأطراف في أن تدخل في نظامها القانوني الوطني تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نية، ولأسباب وجيهة، بإبلاغ السلطات المختصة بأي وقائع تجرمها الاتفاقية. فيما تنص المادة 32 من الاتفاقية على حماية الشهود والخبراء والضحايا باتخاذ الدول الأطراف التدابير الكفيلة بتوفير الحماية الفعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بارتكاب جرائم فساد من أي انتقام أو تهيب محتمل، بما في ذلك إبرام اتفاقات أو ترتيبات بشأن تغيير أماكن إقامة الشهود والخبراء والضحايا بهدف حمايتهم.

59. وفي هذا الإطار تم إصدار القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين الذي يهدف إلى وضع مجموعة من الإجراءات التي "تشكل في مجملها منظومة متكاملة تمكّن من ضبط آليات الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه بما يضمن تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة". وقد تضمن هذا القانون ضبط شروط وإجراءات الإبلاغ وتحديد إجراءات حماية المبلغين، إضافة إلى ضبط العقوبات ضدّ كل من يتعمد كشف هوية المبلّغ، وتمّ الاستئناس في مرحلة إعداده بأنظمة قانونية مقارنة على غرار المعمول به في كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وجنوب افريقيا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية⁵⁰.

60. وبعد تأخير في صدور النصوص التطبيقية، صدر لاحقا في إطار تطبيق هذا القانون، الأمر الحكومي عدد 1124 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 فيما يتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين عن الفساد. كما صدر الأمر الحكومي عدد 1123 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز في مجال الوقاية من الفساد والذي حدد شروط وإجراءات إسناد الحوافز بالنسبة للهيكل العمومية والخاصة التي تستجيب للممارسات الفضلى المتعارف عليها وطنيا ودوليا، في مجال الوقاية من الفساد ومنع حدوثه.

61. تضمّن هذا القانون تعريفا لمفهوم "الحماية" وبابا كاملا يتعلق بها. وتسند قرارات حماية المبلغين بقرار من هيئة مكافحة الفساد وتشمل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها بالقانون وأي شخص آخر تقدّر الهيئة أنّه عرضة للضرر بمناسبة الإبلاغ أو تبعا له. يتمّ تنفيذ قرارات الحماية

50- محجوب الجلاصي: "لمحة عن التشريع التونسي الخاص بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين"، مجلة ليدرز، 11-11-2019، <https://ar.leaders.com.tn/article/5129>-محجوب-الجلالسي-لمحة-عن-التشريع-التونسي-الخاص-بالإبلاغ-عن-الفساد-وحماية-المبلغين تاريخ الاطلاع: 2023-07-08.

بالتنسيق مع السلطات العمومية المعنية بتوفيرها وخاصة الأمنية وفق التشريع الجاري به العمل. كما تضمّن الفصل 25 من القانون المتعلق بحماية المبلغين بأن يشمل قرار الحماية الصادر عن الهيئة تمتّع المبلّغ بكل أو بعض الإجراءات الحمائية مثل توفير الحماية الشخصية، ونقله من مكان عمله وتوفير الإرشاد القانوني والنفسي.

62. وعلى الرغم من كل هذه القوانين، فإن تعطيل عمل هيئة مكافحة الفساد عطل حماية المبلغين وجعلهم عرضة للتجاوزات والتنكيل⁵¹ وهو ما حصل وفق عديد الشهادات التي تلقاها المرصد والشكايات التي وصلت إلى الجهات الحكومية،⁵² مما يجعل الشهود والضحايا والخبراء الذين يبلغون عن الفساد والفاستين معرضين للانتقام والترهيب.

63. تشير المعلومات التي وثقها مرصد رقابة إلى تعرض عدد من المبلغين لإجراءات انتقامية وصلت إلى حد الاعتداءات البدنية على بعضهم وإلى الطرد من الوظيفة للبعض الآخر حسب شهادات متواترة. يقول السيد xxxxxxx، موظف في الشركة الوطنية للسكك الحديدية، في شهادته لمرصد رقابة: "قدمت العشرات من ملفات الفساد المالي والاداري الذي يحصل في الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقطب القضائي والمالي. وقد حصلت على قرار حماية من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم xxxx للعام 2019 وعلي قرار حماية أمنية، وادراج ضمن النسيج الأمني لجهة ولاية بن عروس من طرف وزارة الداخلية، نظراً لثبوت محاولات التصفية الجسدية. تعرضت بعد ذلك للعديد من محاولات القتل والتهديد المتواصلة ضدي بشكل مباشر وضد عائلتي، كما وقامت ادارة الشركة بالتنسفي بي حيث قامت في تاريخ xxxxx بعزلي عن العمل وقطع راتبي في مخالفة صارمة وواضحة لما يقارب من 25 بند قانوني ثابت في الشكل والمضمون من خلال مجلس تأديبي ظالم والتهمة كانت "تسريب وثائق ادارية وإفشاء أسرار مهنية". وهي نفسها ملفات الفساد التي قدمتها إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والقطب القضائي والمالي. لم يكتفوا بذلك بل قاموا أيضاً باغراقى بعديد القضايا الكيدية بتهمة القذف والتشهير والادعاء بالباطل بمحكمة بن عروس في الشكاية رقم xxxxx".⁵³

51 - أصدر مرصد رقابة بتاريخ 05 أكتوبر 2023 بيانا تناول بالخصوص قلقه حيال تواتر تسريب ملفات ووثائق حساسة وسرية تابعة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، واصفا إياه بالانتهاك الخطير لسرية أعمال هيئة مستقلة ولما يمكن أن يترتب عنه من تضحيقات وانتقام من المبلغين عن الفساد وتلاعب بمعطيات شخصية وتصاريح بالملكات والمكاسب وشكاوى من طرف مواطنين أصبحوا عرضة للتشهير والابتزاز.

52 - انظر مثلا المقال في الجريدة اليومية الصباح يوم 05 مارس 2022 بمناسبة اليوم الوطني لحماية المبلغين عن الفساد والتي تعرضت أيضا إلى ندوة صحفية نظمها مبلغون عن الفساد في جانفي حول تزايد مخاطر تعرضهم للتهديدات والمضايقات مع شهادات حول التنكيل بهم وبعائلاتهم. (مقال الكتروني: www.assabahnews.tn)

53 شهادة قام بتوثيقها فريق مرصد رقابة

64. كما تلقينا شهادة من السيدة XXXXX، موظفة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية مكلفة بمتابعة استغلال واستخلاص العقارات التابعة للملك العمومي الحديدي، مبلغة عن ملفات ذات شبهة فساد خاصة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية و متحصلة على قراري حماية :

١- قرار عدد XXX بتاريخ 2017 XXX يتعلق بإسناد حماية وتسوية وضعية

٢- قرار عدد XXX بتاريخ 2021 XXX يتعلق بإسناد الحماية الأمنية.

"رغم قراري الحماية القانونية واللامنية والاحالة الى التقاعد المبكر، مورس بحقي عمليات الترهيب والتهديد والمضايقات الانتقامية وتوجيه التهديدات والتشهير بي من طرف موظفي الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وذلك بعد اغلاق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، حيث أصبحت حياتنا جحيم بلا مؤسسة وطنية تحمينا وتحمي بلاغتنا تجاه المفسدين، وخاصة بعد إلغاء تدابير الحماية للضحايا والشهود والمبلغين. بعد دستور العام 2022 خالفت الشركة القانون العام حيث امتنعت عن ملاحقة الفساد وتتبع مرتكبي الفساد، بل قامت بحمايتهم والتستر عليهم، وكلفت محامين للدفاع عن المسؤولين المتهمين في ملفات الفساد تضررت منها الشركة" 54.

د. تجميد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

65. نص المرسوم عدد 120 المؤرخ في 14 تشرين الأول/نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد على ضرورة تركيز هيئة وطنية لمكافحة الفساد. وقد تم إحداث تلك الهيئة في 24 نوفمبر 2011 وذلك خلفا "لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة" التي أنشئت مباشرة بعد الثورة. ولم يكن أداء الهيئة في مستوى الآمال والانتظارات المعلقة عليها نظرا للعراقيل والصعوبات السياسية والخيارات المرتبطة بالرؤساء الذين تداولوا عليها. كما غاب العمل الاستقصائي عن أعمال الهيئة. ومنذ بعثها، لم تقم الهيئة بتكوين مجلسها إلا بموجب الأمر عدد 2394 المؤرخ في 4 حزيران/يونيو 2013. ولم يجتمع ذلك المجلس منذ تركيزه إلى حدود أكتوبر 2018 إلا مرة واحدة بتاريخ 17 تموز/يوليو 2013. ولم يتم تشكيل جهاز الوقاية والتقصي المنصوص عليه بالفصل 22 من المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011، حيث لم تقم الحكومة بإصدار الأمر المتعلق به في ظل عدم حرص الرؤساء المتعاقبين على إحداثه حتى لا يشاركهم صلاحيات الاشراف على أعمال الهيئة.

66. وتطبيقا لأحكام الفصل 130 من دستور تونس لسنة 2014 صادق المشرع على القانون الأساسي عدد 59 المؤرخ في 24 آب/أغسطس 2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مما استتبع إلغاء الباب الثاني من المرسوم عدد 120 لسنة 2011 المتعلق بهيئة مكافحة الفساد. إلا إنه لم يتم تفعيل قانون الهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وباءت

54 شهادة قام بتوثيقها فريق مرصد رقابة

كل محاولات التصويت على أعضائها في مجلس نواب الشعب سنة 2019 بالفشل وهو ما أدى إلى استبقاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" بشكل وقتي رغم ضعف شرعيتها. إلى حين تم استهدافها بقرار مباشر من رئيس الجهاز التنفيذي بغلق مقراتها وإقالة كاتبها العام المكلف بتسييرها وفصل كل موظفيها في صائفة 2021، في أعقاب انقلاب 25 جويلية 2021.

67. شكل هذا القرار انتهاكاً صارخاً للمادة السادسة من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتي تلقي على عاتق كل دولة طرف واجب ومسؤولية أن تكفل وجود هيئة، أو هيئات، تتولى منع الفساد، فضلاً عن تفريره لمنظومة مكافحة الفساد ذات الأداء المتعثر من مضمونها، مما أضر بجهود مكافحة الفساد، أبرزها:

○ ضياع مجهود هائل من تجميع المعطيات والتبليغات حول الفساد: بلغت التبليغات عن الفساد عدد 43459 ومطالب الحماية عدد 828 والتصاريح بالامتلاكات 144152 تصريحاً⁵⁵. إضافة إلى ما تحتويه هذه الملفات من معطيات شخصية أصبحت تحت حيازة وزارة الداخلية مما يتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله الهيئة وهو ضمان تحوز هيئة مستقلة بالملفات. ويخشى استعمال الملفات لابتزاز الأشخاص عوض الغرض الأصلي الذي جمعت من أجله.

○ ضرب منظومة حماية المبلغين عن الفساد عبر تعطيل الهيئة المكلفة بإصدار قرارات الحماية بموجب القانون عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 آذار/مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، المنصوص عليه في المادتين 32 و33 من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. تعطيل آلية تلقي وثائق التصريح بالمكاسب والمصالح كآلية وقائية تتكفل بها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفق القانون عدد 46 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

○ صدر إثر إعلان إغلاق الهيئة بيان عن رؤساء الهيئات العمومية المستقلة⁵⁶ في 26 آب/أغسطس 2021 عن رفضهم لقرار غلق المقرين المركزيين للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد واستهجانهم لطريقة تنفيذه. مما يؤكد خطورة الإغلاق على مسار استقلالية هذه الهياكل.

ج. تعطيل السلطة القضائية

68. شكلت التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة المتخذة في 25 جويلية 2021 ضربة قاصمة لمختلف الضمانات المتعلقة بآليات مكافحة الفساد، حيث بدأ بتقييد عمل المجلس

55 - يراجع موقع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد www.intucc.tn

56 - تعد هذه الرابطة هيكلًا تنسيقياً يضم الهيئات المستقلة مثل الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب والهيئة الوطنية لمكافحة الإتهام بالأشخاص وهيئة النفاذ إلى المعلومة، وهيئات أخرى لم تشارك في البيان مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نظراً لعدم وجود رئيس لها)، والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الأعلى للقضاء، والتضييق على أعضائه من خلال إصدار المرسوم عدد 4 لسنة 2022 المؤرخ في 19 جانفي 2022 الذي نقح بموجبه القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، بأن ألغى صلاحياته الترتيبية وإنهاء العمل بالمنح التي تسند لأعضائه. كما أصدر مرسوم عدد 11 لسنة 2022 مؤرخ في 12 فيفري 2022 فيما يتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، وغير بموجبه تركيبة المجلس الأعلى للقضاء، واقتصر على سبعة قضاة: أربعة منهم من القضاة المعيّنين بالصفة من طرف رئيس الجمهورية أي من سامي القضاة وثلاثة ممن يعينهم رئيس الجمهورية من المتقاعدين، مما كرس التبعية الهيكلية التي تدعمت بالتبعية الوظيفية عبر إمكانية تدخل رئيس الدولة في عمل المجلس ووضع فيتو على بعض قراراته أو الحلول محله في حال التقاعس. كما تضمن المرسوم آلية لإعفاء القضاة بطلب من الرئيس "فورا" على أن يقع البت في الإعفاء من المجلس في ظرف شهر.

69. صدر المرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في 1 جوان 2022، المتعلق بإتمام المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء. خول هذا المرسوم للرئيس سعيد سلطة فصل القضاة والمدعين العامين من جانب واحد "في صورة التأكد أو المساس بالأمن العام أو بالمصلحة العليا للبلاد، وبناء على تقرير معلّل من الجهات المخوّلة" وفق فصله وقد كان ذلك تعلقة ليصدر في نفس اليوم. الأمر الرئاسي عدد 516 لسنة 2022، بإعفاء 57 قاضيا ووكيلا للجمهورية، متهما إياهم بالفساد المالي و"المعنوي"، وعرقلة التحقيقات. من بينهم رئيس المجلس الأعلى للقضاء المنتخب في 2018. كما شرع في اعتقال البعض منهم.

70. ينص الأمر الرئاسي عدد 35 لسنة 2022 على بدء الملاحقة الجنائية تلقائيا ضد القضاة ووكلاء الجمهورية المعزولين بموجب أحكامها. وفي غياب أدنى الضمانات القانونية في التقاضي نص الفصل الأول من هذا الأمر أنه " لا يمكن الطعن في الأمر الرئاسي المتعلق بإعفاء قاض إلا بعد صدور حكم جزائي بات في الأفعال المنسوبة إليه". ورغم ذلك استأنف القضاة ووكلاء الجمهورية المعزولون قرار عزلهم أمام المحكمة الإدارية بتونس والتي حكمت لصالح 49 منهم. وقد رفضت وزارة العدل تطبيق قرار المحكمة الإدارية بإعادة تعيينهم، منتهكة مرة أخرى مبدأ استقلال القضاء. كما إنه من المفارقات أن الرئيس الحالي عطل حتى عمل مجلس القضاء الذي عينه وصاف قانونية من ذلك مثلا تعطيل المصادقة على حركة النقل السنوية للقضاء مما تسبب في عديد الشغورات والصعوبات.

ج. القطب القضائي الاقتصادي والمالي

71. تم إحداث القطب القضائي الاقتصادي والمالي من خلال القانون الأساسي عدد 77 لسنة 2016 المؤرخ في 6 ديسمبر 2016، الذي نصّ الفصل الأول منه على أن "يحدث لدى محكمة الاستئناف بتونس قطب قضائي اقتصادي ومالي يختص بالبحث والتتبع والتحقيق والحكم في الجرائم الاقتصادية والمالية المتشعبة ... وفي الجرائم المرتبطة بها وذلك بالطورين الابتدائي والاستئنافي" والنظر في الجرائم المرتكبة في مجالات المال العام والخاص الموضوع تحت يد الموظف العمومي أو شبهه بمقتضى الوظيفة والجباية والصرف والسوق المالية والبنوك والمؤسسات المالية وتمويل الأحزاب والجمعيات والانتخابات والأنشطة التجارية والاقتصادية.

72. يمكن هذا التخصص القضائي المسند للقطب في إمكانية تكوين قضاة مختصين في المجال الاقتصادي والمالي ممن هم على دراية واسعة بالمعايير الدولية وآليات مكافحة الفساد. كما أن من شأن الطاقم الفني للقطب القضائي تعزيز هذه الخبرة وضمان مزيد انفتاح القضاة وتطوير خبراتهم من أجل تطبيق أمثل للقوانين وللاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وهو ما من شأنه أيضا إضفاء النجاعة والفاعلية على منظومة مكافحة الفساد بأكملها.

73. وتمت تسمية 11 قاضي تحقيق ومساعدين أول لوكيل الجمهورية وقضاة بدائرة الاتهام وبالدوائر الحكومية بالطورين الابتدائي والاستئنافي وتدريبهم في تقنيات البحث في الجرائم الاقتصادية والتعاون القضائي وطرق التحري الخاصة. وأكدت الحكومة التونسية في التقرير الدوري السادس المقدم بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في افريل 2019، أنه وقع إدراج محور مكافحة الفساد في برنامج التكوين الأساسي للقضاة في المعهد الأعلى للقضاء بما يضمن تكوين كل القضاة في هذا المجال⁵⁷.

74. لم ينص القانون على إمكانية إحالة هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الملفات التي تقوم بالتحقيق فيها مباشرة إلى القطب القضائي الاقتصادي والمالي مباشرة، وإنما من خلال النيابة العمومية التي خولت صلاحية تقدير الجرائم الاقتصادية وتكييفها وبالتالي عرضها على القطب من عدمه⁵⁸. بذلك، تتمتع السلطة التنفيذية اليوم بدور أساسي في معالجة ملفات الفساد من خلال النيابة العمومية، أو من خلال الهيئات الرقابية الحكومية، مما يخالف أحكام المادة 30

⁵⁷- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التقرير الدوري السادس المقدم من تونس بموجب المادة 40 من العهد عملاً بإجراء الإبلاغ الاختياري الواجب تقديمه في 2019. وثيقة عدد CCPR/C/TUN/6

58 - مجلس نواب الشعب، تقرير لجنة التشريع العام حول مشروع قانون أساسي عدد 57-2016 المتعلق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي، نوفمبر 2016، ص. 6.

من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بشأن الملاحقة والمقاضاة والجزاءات، والتي تنص على أن تسعى الدولة كل دولة طرف في الاتفاقية إلى ضمان ممارسة صلاحيات قانونية بموجب قانونها الداخلي فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي أفعال الفساد التي تجرمها الاتفاقية من أجل إنفاذ القانون بفاعلية، وإلغاء الاعتبارات اللازمة لضرورة الردع عن ارتكاب جرائم الفساد.

75. وأكد "مرصد رقابة" في شهادته أنه قدم شكاوى عدة مرات إلى النيابة العامة بخصوص وقائع فساد مثبتة. ولكن النيابة العمومية اختارت عدم إحالة الملف إلى القطب المالي بل أحالته إلى فرقة فرعية للشرطة في العاصمة تونس للبحث الابتدائي ثم أحالتها لقاضي تحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس. وقام المرصد بمحاولات عبر محاميته من أجل طلب تعهيد القطب المالي بالملف دون أن تتم الاستجابة للطلب.

76. يعاني "القطب القضائي الاقتصادي والمالي" منذ تأسيسه من نواقص عديدة وصعوبات تعطل عمله، وتتسبب في إطالة آجال التقصي والفصل في مئات الملفات المحالة على أنظاره. من ذلك قلة عدد القضاة العاملين به، وتعتمد إدخالهم في الحركة الدورية للقضاة، وبالتالي عدم المراكمة على تجاربهم وعدم ضمان تواصل العمل على الملفات المعقدة، وتعتمد عدم تعويض الذين يتم نقلهم لمدد طويلة وضعف تكوين بعض الذين يتم توجيههم إلى القطب. وكذلك ضعف الفريق الإداري، وغياب مخبر خاص بالقطب، مما يجعل أعمال التقصي مرتبطة تمام بفرق البحث الاقتصادي الأمنية. كما أن مقر القطب هو بناية قديمة بخدمة مهترئة وفي شارع رئيسي ودون موقف سيارات محمي للقضاة دون حماية كبرى في مستوى الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها القطب وقضاة. والمعضلة الأكبر التي يتعرض لها القطب هو التدخل السياسي عبر النيابة العمومية أو بشكل مباشر في ملفات ذات حساسية. وإقحام القطب في قضايا ذات بعد سياسي، وصولاً إلى عزل أحد قضاة القطب وتشميع مكتبه بكل ملفاته بقرار سياسي دون أدنى ضمانات استقلالية القضاء.

د- نماذج من التشريعات الجديدة المخالفة لمقتضيات مكافحة الفساد

77. صدر في عهد الرئيس سعيد المرسوم الرئاسي عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة. ما يشبه التضخم في مهام الهيئة العليا للطلب العمومي المشرفة على الصفقات العمومية مما يفقدها النجاعة في مراقبة الصفقات العمومية. حيث تم إحداث قطب للتأثير على السياسات العمومية وتكريس نفوذ لدى الهيئة العليا للطلب العمومي رغم الهنات التي تشهدها ومع عدم احترام معايير النزاهة والشفافية والممارسات الفضلى. وذلك عن طريق حذف الرقابة المسبقة للجان مراقبة

الصفقات العمومية بالنسبة إلى الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية (الفصل 5). يكتسي هذا النص صبغة استثنائية مقابل النصوص النافذة مبررة في ظاهرها بدعوى تسريع انجاز المشاريع العمومية، لكنها تمس من المبادئ العامة للحوكمة والشفافية والنزاهة. يحيل المرسوم إلى نصوص ترتيبية لاحقة وقرارات إدارية في مخالفة للمبادئ القانونية العامة التي تفرض ضمانات أساسية ضمن القوانين فيما أعطى المرسوم سلطة تقديرية للإدارة دون ضمانات قد تفتح المجال للسمسة في ملفات الصفقات العمومية.

78. واعتبرت منظمة "مرصد رقابة" أن هذا المرسوم هو امتداد لمشروع "قانون الطوارئ الاقتصادية" الذي حاولت الحكومات المتعاقبة من 2016 إلى 2021 تمريره مرات عديدة وفشلت في كل مرة تحت ضغط من النواب والرأي العام، بالنظر لكونه يفتح أبواب الفساد على مصراعها ويخدم مصلحة اللوبيات النافذة ويضعف الرقابة على المشاريع والصفقات العمومية، ومرره الرئيس قيس سعيد بصياغات مختلفة نسبيا في ظل إغلاق مجلس نواب الشعب وفي غفلة من الرأي العام. حيث يتضمن أحكاما خطيرة قد تفتح المجال للسمسة وتتعلق بمنح امتيازات وتحفيظات لمشاريع بعينها تحدد دون معايير موضوعية تحت إشراف لجنة جديدة، وبالإعفاء من الرقابة المسبقة وبالتحوز على الأراضي الصناعية و بملكية الأراضي الفلاحية من طرف أجنب، وغيرها من الإجراءات الخطيرة.⁵⁹

79. يعتبر المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي (مرسوم عدد 13 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته) ضربا للمنظومة القضائية في تتبع الجرائم المالية والفساد المالي. ويتمثل الصلح الجزائي في إبرام صلح مع الدولة عن الجرائم المالية والاقتصادية المرتكبة قبل سنة 2011 وإلى حدود 20 مارس 2022، تاريخ صدور المرسوم، يتم الصلح عبر لجنة أحدثت صلب رئاسة الجمهورية تتكوّن من 8 أعضاء من بينهم قضاة وأعضاء عن هيئات الرقابة المالية، تتعهد بالنظر في ملقّات الصلح إمّا تلقائياً أو بناء على طلب المعني بالصلح، يُعيّن أعضاؤها بأمر رئاسي. كما تسقط بمقتضى الصلح التبعات الجزائية، مقابل دفع مبالغ تعويضية تُخصّص لإحداث مشاريع بالجهات حسب قاعدة التمييز الإيجابي. وتوزّع عائدات المشاريع بين المعتمديّات بنسبة 80%، وتُصرف الـ20% المتبقّية لفائدة الجماعات المحليّة كمساهمات في رأس مال المؤسسات المحليّة، التي يمكن أن تتخذ شكل شركات أهليّة.

80. شابت هذا النص عيوب كثيرة، حيث أوجد المرسوم صيغة لا تتوافق مع الأحكام المتعلقة بالعدالة الانتقالية في القوانين السابقة، بالإضافة إلى أن الرئيس لم يستشر المجلس الأعلى

⁵⁹ بيان مرصد رقابة بتاريخ 24 أكتوبر-2022 https://raqabah.org/Articles/?ID_=606418b0-2486-4ed9-ab63-5092fca6d0dc&PageID=3d186ffb-41f2-4c3c-9953-13c4530a46cf&ParentID

للقضاء المؤقت آنذاك، بالرغم من التنصيص على وجوبية الاستشارة في الفصل 11 المتعلق به. كما يتعارض المرسوم مع عديد القوانين، ومنها على وجه الخصوص قانون العدالة الانتقالية، وكذلك المرسوم المتعلق بالمصادرة لسنة 2011، وكذلك المرسوم المتعلق باسترجاع الأموال المنهوبة بالخارج لسنة 2011، واخيرا القانون المتعلق بالمصالحة الادارية. ولم يتضمن المرسوم أحكاما انتقالية لتجنب هذا التعارض.

التوصيات

- الطلب من الحكومة التونسية تطبيق وتطوير وإنفاذ القوانين القائمة فيما يتعلق بمكافحة الفساد بحيث تتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد، وبشكل خاص تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 والتي تونس دولة طرف فيها منذ 2008.
- الطلب من الحكومة التونسية إدراج جميع جرائم الفساد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في النظام القانوني التونسي بما فيها جرائم الفساد المتعلقة بالموظفين العموميين الأجانب.
- مطالبة الحكومة التونسية بإلغاء أي تشريعات أو قرارات تتناقض مع إلتزامات الدولة التونسية بموجب الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، تم اتخاذها بشكل أحادي من رئيس الجمهورية وحكومته خلال الفترة التي تلت إعلان إجراءاته الاستثنائية في 25 جويلية 2021. ومنها مرسوم الصلح الجزائري.
- الطلب من الحكومة التونسية إنهاء حالة الاستثناء والطوارئ. والعمل على إرساء المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة التي نصص عليها دستور 2014، ومنها أساسا: هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.
- مطالبة الحكومة التونسية إصدار قانون خاص للطوارئ ينظم حالة الطوارئ والتي تتطلب سلطات خاصة مقيدة لبعض الحريات بغرض حفظ النظام العام وذلك بصورة مؤقتة ووفق ضوابط الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وضمن الرقابة القضائية. مع فصل مرجعية حالة الطوارئ عن حالة عن الاستثناء لضمان عدم الاستئثار بالسلطة في يد رئيس الدولة. مع إعادة النظر في ضوابط حالة الاستثناء ومزيد تقنينها وضبطها في الدستور والإسراع في إرساء محكمة دستورية تتمتع بالاستقلالية والضمانات الكافية لمراقبة إجراءات إعلان حالة الاستثناء والتدابير المنبثقة عنها.
- مطالبة الجهاز التنفيذي التونسي بحل مجلس القضاء الأعلى المؤقت الذي شكله رئيس الدولة بإرادة منفردة ودون احترام أدنى ضمانات استقلالية القضاء، وإلغاء المراسيم والقرارات التي أصدرها بما في ذلك قرارات عزل القضاة، وأي إجراء يمس سيادة القانون والفصل بين السلطات

واستقلال القضاء في البلاد وينتهك التزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. مع ضرورة توفير كافة الضمانات لوجود قضاء مستقل بالكامل، قادر على إنفاذ قوانين مكافحة الفساد.

- مطالبة الحكومة التونسية بتوفير كل ضمانات الاستقلالية لقضاة "القطب القضائي الاقتصادي والمالي" وتجنب توريطهم في ملفات ذات أبعاد سياسية، مع تمكينهم من كل الظروف المادية المناسبة للقيام بواجبهم، بما في ذلك زيادة عدد قضاة التحقيق والمساعدين الإداريين وتمكينهم من عدد كاف من الخبراء، وتمكينهم من الدورات التكوينية اللازمة. وتوفير كل ضمانات الحماية لهم في مقر لائق تتوفر فيه الخدمات اللازمة.
- مطالبة الحكومة التونسية بإلغاء قرار غلق "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، والسماح بفتح مقراتها، وإعادة كل الملفات والوثائق والتجهيزات المحجوزة من طرف وزارة الداخلية إلى الهيئة، وضمان استقلاليتها في تأدية واجباتها ووظائفها، مع تسمية رئيس وكتّاب عام لها مستقلاً، بشكل استثنائي في انتظار انتخاب أعضاء هيئة ذات شرعية تعمل على مكافحة الفساد من طرف برلمان شرعي وفقاً للمادة السادسة من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- مطالبة الحكومة التونسية بتطبيق قانون التصريح بالامتلاك بوصفه أمراً ملزماً دستورياً، وان تطلب من المسؤولين الرسميين والبرلمانيين التصريح عن ممتلكاتهم لدى توليهم مناصبهم، ونشرها بموجب قانون حق النفاذ إلى المعلومة، بحيث تكون متاحة للتونسيين.
- مطالبة الحكومة التونسية بمراجعة سلم العقوبات، وفرض عقوبة تعكس جسامة الجريمة عن طريق فرض عقوبات مالية وأحكام بالسجن لفترات معقولة حسب نوع جريمة الفساد، وخاصة جرائم الفساد المتفشي شديد الخطورة.
- مطالبة الحكومة التونسية باتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المبلغين عن الفساد، الحاصلين على قرارات حماية من "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، وغيرهم. وتشديد الإجراءات للتصدي لسلوكيات الهرسلة والانتقام ضد المبلغين.
- مطالبة الحكومة التونسية برفع التضييق بخصوص حق النفاذ إلى المعلومة، وأي إجراءات تضييقية ضد "هيئة النفاذ إلى المعلومة"، وإلغاء أي إجراءات أو تعليمات تهدف إلى إرساء قواعد مخالفة للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، من ذلك إلغاء منشور رئيسة الحكومة عدد 18 لسنة 2022 المتعلق في منطوقه "بتعزيز آليات حماية المعطيات الشخصية"، الذي يلزم الإدارة بطلب الترخيص من "الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية" في كل الحالات ودون استثناء عند كل عملية معالجة للمعطيات الشخصية. كما يفرض الاستشارة الآلية والوجوبية لنفس الهيئة عند كل إشكالية أو مسألة مرتبطة بمطالب النفاذ ومتعلقة بالمعطيات الشخصية.

- الطلب من الحكومة التونسية ضمان استدامة تدابير مكافحة الفساد، وإيجاد منظومة فعالة لمكافحة الفساد غير قائمة على اعتبارات شخصية، وألا يتم التسامح مع الفساد في تونس، وبالتالي انتهاج استراتيجية مستدامة لمكافحة الفساد تفضي إلى تفكيك الهياكل التي مكنت الفساد تحت جناح النظام السابق وبعد الثورة.
- مطالبة الحكومة التونسية بتوفير النفاذ الرقمي إلى الخدمات العامة على الصعيدين المحلي والوطني، مما سيساهم في الحد من البيروقراطية، والتخلص من احتمالات حصول عمليات الرشوة على مستويات الحكومة كافة.
- مطالبة المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتمويل هيئات مكافحة الفساد والرقابة الرسمية والمدنية مما سيبعث رسالة إلى الحكومة التونسية بأنه يأخذ هذه المسألة على محمل الجد، ويوليها أهمية خاصة، وعلى الحكومة القيام بالمثل، خاصة وأنها تدعي بأن محاربة الفساد على رأس أولوياتها.
- مطالبة الحكومة التونسية بعدم تقييد عمل المجتمع المدني في تونس، وخاصة المنظمات التي تعنى بمكافحة الفساد، وذلك عبر ضمان حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليه، وحرية التجمع السلمي، وحرية الوصول إلى المعلومات، وضمان عمل وسائل الإعلام بشكل حر.

قائمة المراجع

كتب ودراسات

- البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، 2014، .
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/unfinished-revolution>
- البنك الدولي، "كلّ شيء في العائلة: الاستيلاء على تونس"،
<https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/3ecd28ac-a244-537f-8c62-c9e2d7a950ab/content>
- التعاون الدولي الألماني، دراسة كمية لإدراك الفساد أعدها مكتب الاستطلاع والتسويق BJK و DR، وأجريت بين 24/11 و 7/12/2020 على عينة ممثلة من 1003 أسرة. G.I.Z, Perception de la corruption en Tunisie, Etude quantitative, décembre 2020, G.I.Z, 2021, p 4 In. https://www.giz.de/en/downloads_els/GIZ_LuCCRI_2103_Perception-de-la-Corruption-en-Tunisie-Decembre-2020_FR_K.pdf

- المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، دراسة الهيئات العمومية في المنظومة التونسية لحقوق الإنسان، 2018
https://www.humanrights.dk/files/media/migrated/acteurs_publics_du_systeme_tunisien_2018_version_arabe_web_corrige.pdf
- OECD, Peer Reviews of Competition Law and Policy, Tunisia, 2022, in., <https://www.oecd.org/daf/competition/highlights-oecd-peer-reviews-of-competition-law-and-policy-tunisia-2022.pdf>
- The World Bank, Legal Review of Tunisia's Upstream Hydrocarbon Framework, in. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/409211601882728699/pdf/Legal-Review-of-Tunisia-39-s-Upstream-Hydrocarbon-Framework.pdf>
- UNDP, "The informal economy in Tunisia", December 2022, In. <https://www.undp.org/arab-states/publications/informal-economy-tunisia>

المقالات والبيانات

- أحمد صواب، "قراءة نقدية لمرسوم الصلح الجزائري"، جريدة المغرب، 01-04-2022 (ar.lemaghreb.tn)
- أنا يقظ، "حصري: القائمة التي تم استثنائها من مرسوم المصادرة"، 24 ماي 2017. <https://www.iwatch.tn/ar/article/378>
- بن عيسى الدمني، "تحقيق المصالحة والحرب على الفساد: معادلة تونس الصعبة"، الجزيرة نت، 15 مايو/أيار 2019
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190515093907964.html>
- أسماء سلايمية، "مرسوم الصلح الجزائري: مصالحة الفاسدين أمر واقع"، المفكرة القانونية، 13-04-2022. legal-agenda.com تاريخ الاطلاع: 05-07-2023.
- إناس المي، "النفوذ إلى المعلومة، حق يقارع السياسة والبيروقراطية"، 22-03-2022، <https://dhadpost.net/النفوذ-إلى-المعلومة-حق-يقارع-السياسة-و.html>
- خميس بن بريك، "مانيش مسامح، صرخة شباب تونس ضد الفساد"، الجزيرة نت، 14-05-2017. (Aljazeera.net)
- سارة بركيس، مروان المعشر، "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي"، تشرين الأول/أكتوبر 2017. <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19112017&id=ae9f1fbc-c829-4bad-839d-fa1bdd4f6691>
- سارة بركيس وزينب بن محمد، معهد كارنجي، "أهداف تونس الثورية لاتزال عالقة"، 07 ديسمبر 2018، <https://carnegie-mec.org/2018/12/07/ar-pub-77901>
- سارة بركيس ومروان المعشر، معهد كارنجي، "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر"، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://carnegie-mec.org/2017/11/10/ar-pub-74696>
- كثر بوغلاق، "المسار التشريعي لمكافحة الفساد في تونس بعد الثورة.. المقاربات والنتائج"، <https://daamdth.org/archives/7864>
- الكتبية، "الاقتصاد الريعي في تونس: الثروة لبعض العائلات والفقر لعموم الشعب"، موقع الكتبية، 29 جوان 2021 (<https://alqatiba.com>)
- محجوب الجلاصي: "لمحة عن التشريع التونسي الخاص بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين"، مجلة ليدرز، 11-11-2019، <https://ar.leaders.com.tn/article/5129> -محجوب-الجلاصي-لمحة-عن-التشريع-التونسي-الخاص-بالإبلاغ-عن-الفساد-وحماية-المبلغين
- محمد سمح الباجي عكاز، "لجنة المصادرة والحرب على الفساد: أسئلة دون أجوبة"، موقع نواة، 09 جوان 2017. (nawaat.org)
- محمد سمح الباجي عكاز، "الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين تطيح بالفصل 61"، موقع نواة، 23-12-2015. (nawaat.org)
- مرصد رقابة، بيانات المرصد، www.raqabah.org
- المرصد التونسي للاقتصاد، "البنك الدولي، تلاعب وتزوير من أجل تحرير الاستثمار" www.jadaliyya.com
- Aziz T, « La Tunisie adhère au Réseau des Autorités de prévention de la corruption », in www.tunisie-tribune.com
- La Banque mondiale, «Capitalisme de copinage en Tunisie: Questions – réponses», 03 avril 2014. (www.banquemondiale.org)

- Imed Daimi, «Fighting Tunisia's Rampant Corruption with Autocracy – Kais Saied's Chimera », Just security, November 22, 2022. In. https://www.justsecurity.org/84193/fighting-tunisias-rampant-corruption-with-autocracy-kais-saieds-chimera
- Joshua E. Rigg, Cambridge Core, "Manich Msamah and Tunisia's Politics of Unforgiveness", on Oct. 28, 2022, In. <https://www.cambridge.org/core/journals/comparative-studies-in-society-and-history/article/why-dont-i-forgive-they-didnt-ask-for-forgiveness-manich-msamah-and-tunisias-politics-of-unforgiveness/BB7FA55A13F05016C0B23ABFB943649E>
- Khaled Ladhari ; Moufida Aloui, «La convention des Nations Uies contre la corruption,in., Le [/https://slideplayer.fr/slide/8919087](https://slideplayer.fr/slide/8919087) .mécanisme d'examen» , 26-10-2015.
- O.C.D.E, «Une meilleure performance pour une meilleure gouvernance publique en Tunisie », in. www.oecd.org/fr/pays/tunisie/une-meilleure-performance-pour-une-meilleure-gouvernance-publique-en-tunisie-9789264265950-fr.htm
- Sarah Yerkes, Corruption, Not Terrorism, Is Tunisia's Biggest Threat, Carnegie, <https://carnegieurope.eu/strategieurope/74952>

التقارير

- <https://www.iwatch.tn/ar/uploads/٢٠١١> ، التقرير النهائي، الفساد، الرشوة والفساد، التقرير النهائي، [Rapport_français_optimisé.pdf](https://www.iwatch.tn/ar/uploads/٢٠١١/Rapport_français_optimisé.pdf)
- مجموعة الأزمات الدولية، " الانتقال المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية"، تقرير عدد 177، 10 أيار/مايو 2017، الملخص التنفيذي، <https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/177-blocked-transition-corruption-and-regionalism-tunisia>
- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام 2022. <https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2022-middle-east-north-africa-corruption-fuels-ongoing-conflict>
- أنا يقظ، "تقرير عن امتثال تونس مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، ٢٠١٣ ، <https://uncaccoalition.org/files/cso-review-reports/year3-tunisia-report-french.pdf>
- أنا يقظ، "تقرير عن امتثال تونس مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، ٢٠٢٢ ، <https://uncaccoalition.org/wp-content/uploads/Rapportparallele-de-la-societe-civile-CNUCC-EN.pdf>
- هيئة النفاذ إلى المعلومة، التقرير السنوي ٢٠٢٠-٢٠٢١ <https://idaraty.tn/rapports/inai-2020-2021>
- اللجنة التونسية للتحاليل المالية، تقرير نشاط سنة ٢٠٢١، <https://www.ctaf.gov.tn/data/uploads/pdf/62f36c15a09912.63614312.pdf>

RAQABAH OBSERVATORY



www.raqabah.org



www.facebook.com/Raqabah1



<https://twitter.com/MRaqaba>



+216 90 575 000



contact@raqabah.org



65 Rue El Cham, Tunis 1002, Tunisie

